دراسات عالمية



نقطة التحول

الاستراتيجية الوطنية البريطانية
ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً

تأليف: النائب برنارد جنكن وجورج غرانت
تقديم: النائب بوب أينسورث



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 104

إهـــــــــداء ٢٠١٣

مركز الامارات للدراسات والبحوث ألاستراتيجيه

الامارات العربية المتحدة

نقطة التحول

الاستراتيجية الوطنية البريطانية

ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

رئيس التحرير **محمد خلفان الصوافي**

دراسات عالمية

نقطة التحول
الاستراتيجية الوطنية البريطانية
ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً

تأليف: النائب برنارد جنكن وجورج غرانت

تقديم: النائب بوب أينسورث

العدد 104

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "The Tipping Point: British National Strategy and the UK's Future World Role," by Bernard Jenkin MP and George Grant; and published by The Henry Jackson Society, London (July 2011). The ECSSR is indebted to the authors and to the original publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2012

ISSN 1682-1211

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-549-3

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-550-9

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

تقديم

عندما جاءني برنارد جنكن، وسألني: هل أوافق على كتابة مقدمة عن دراسته حول الاستراتيجيات الخارجية والدفاعية والأمنية، وافقت على ذلك؛ لأنها تشكل نقاشاً أساسياً حول الوضع الذي نعرف أنه يجب تحقيقه في بلدنا، إذا ما أردنا اتخاذ قرارات عقلانية وسليمة؛ لتأمين مستقبل حريتنا وازدهارنا وأمننا.

وتؤكد هذه الدراسة، بشكل صحيح أن المملكة المتحدة، قد وصلت لحظة اتخاذ القرار؛ إذ علينا أن نختار احتمال أن المملكة المتحدة ستواصل القيام بدور عالمي، أو أنها ستأخذ دور بلد أقل أهمية. وأنا أتفق مع تحليل برنارد جنكن، بأن طموح الحكومة المعلنة، يتفق مع الخيار الأول، إلا أن قراراتها المتعلقة بسياستيها الدفاعية والخارجية، إنما تقودنا نحو الخيار الثاني.

ربما لا أتفق مع كل ما جاء في هذه الدراسة، وأنتم لم تكونوا لتتوقعوا مني ذلك، فنحن لدينا وجهات نظر سياسية مختلفة جداً، ولكنها تحدد لمَ تعدّ مصالح المملكة المتحدة مصالح عالمية؟ ومن ثم لماذا ينبغي أن يكون دورها عالمياً؟ وهذا يعني أن نفوذنا وقدرتنا الاستراتيجية، يجب أن يكونا عالميين أيضاً؛ فالتهديدات والمخاطر التي نواجهها، لا يمكن التنبؤ بها، كما أنه لا يمكن التنبؤ بالوضع الدولي؛ فإذا كنا نرغب في حماية مصالحنا، فعلينا التمتع بمجموعة شاملة من القدرات الدفاعية؛ للعمل على نحو فعال في الخارج، وعلينا – أيضاً – المحافظة على قدراتنا الدبلوماسية من "القوة الناعمة".

وهذا يتطلب من الحكومة، تطوير رؤية متماسكة حول نوع المملكة المتحدة؛ بوصفها بلداً، فضلاً عن الدور الذي يجب أن تضطلع به المملكة المتحدة، في الشؤون الدولية، ويجب على الحكومة مواجهة النتائج المترتبة على الخيارات التي تتخذها. وتتساءل الدراسة، إذا لم نستطع المحافظة على دورنا العالمي، فمن الذي سيأخذ مكاننا؟ وهل ستوافق بلدان أخرى، على تحمل المسؤوليات التي نتخلى عنها؟ وهل ستتمكن القوى الأخرى التي ستحل مكاننا، من جعل العالم مكاناً أفضل مما نسعى نحن لتحقيقه؟

ولم يتم الرد على أي من هذه الأسئلة، أو طرحها في استراتيجية الأمن القـومي للعـام الماضي، ومراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية. وكان قرار تخفيض ميزانية الدفاع، مع الادعاء بأنه لن يكون هناك انكماش استراتيجي، خطـوة غـير نزيهـة. ولا يمكـن أن تبقـى استراتيجية الأمن القومي ومراجعة الاستراتيجـية الدفاعية والأمنية بالوضـع نفسه.

وعلينا – الآن – إجـراء نقـاش حـول التهديـدات التـي نواجههـا، وحـول الحجـم والتكوين للقوات المسلحة التي نحتاج إليها؛ للتصدي لهذه التهديدات على أفـضل وجـه. آمل أن تروج هذه الدراسة، لهذه الأفكار على وجه التحديد.

النائب بوب أينسورث

مجلس العموم

لندن

9 تموز/ يوليو 2011

شكر وتقدير

لقد فوجئنا أن إعداد هذه الدراسة استغرق وقتاً طويلاً، كما أنها خضعت لعملية نقاش مطولة مع عدد كبير من الناس؛ من بينهم: البروفيسور مايكل كلارك، الذي استضاف من أجلي، اجتماع طاولة مستديرة في المعهد الملكي للخدمات المتحدة RUSI، والبروفيسور جوين برينس، من بورصة لندن الذي اهتم جداً بتحسين النص، والفريق البحري السير جيريمي بلاكهام، وهو الذي قاد مجموعة نقاش، وكثير من الشخصيات الأخرى التي أسهم أصحابها في النقاش، وبرغم أنهم لم يدققوا المنتج النهائي، فإنني آمل أن يلاحظوا تأثيرهم في هذا العمل، بالإضافة إلى كثيرين من الأصدقاء والزملاء، كانوا قد شاركونا مداولاتِنا، وشجعونا على المضي في هذا العمل. وأود أن أشكر على وجه الخصوص: البروفيسور كريس دونلي، وسعادة النواب: بوب أينسورث وفرانك فيلد وداي هافارد وآدم هولواي وجوليان لويس وباتريك ميرسير وجون ريدوود وبوب ستيوارت ونيكولاس سوامس، وكذلك النائب في البرلمان الأوروبي جيفري فان أوردن وماركيز لوثيان، وغيرهم ممن لا أستطيع تسميتهم بحكم مناصبهم الحالية.

كما أخص بالشكر، بيتر كانون، الباحث الذي يعمل معي، وكذلك مكتبة مجلس العموم التي يمتن النواب للمساعدة والاجتهاد الذي لمسوه من العاملين فيها.

وأخيراً، أود أن أعبر عن امتناني الشديد، لجمعية هنري جاكسون، وهي التي أولت هذا المشروع اهتماماً فورياً، كما كان من دواعي سروري! أن أشترك في تأليف هذه الدراسة مع جورج غرانت، من مؤسسة هنري جاكسون، وهي التي قدمت كثيراً من العون والدعم اللوجستيين، فضلاً عن نشرها.

النائب برنارد جنكن

مجلس العموم

لندن

14 تموز/ يوليو 2011

الملخص التنفيذي

- تمر المملكة المتحدة حالياً، بنقطة تحول استراتيجية، والقضية الموضوعة على المحك الآن، هي: هل نريد المحافظة على مكانتنا؛ بوصفنا قوة عالمية تتمتع بدور عالمي، أو أننا نرغب في أن نصبح بلداً أوروبياً آخر ذا دور إقليمي فقط؟ إن التراجع إلى وضع القوة الإقليمية، ليس أمراً حتمياً، بل هو خيار مبني على افتراضات خاطئة حول طبيعة البيئة الجيوسياسية التي نعمل فيها، والمكان الصحيح للمملكة المتحدة، في هذه البيئة.

- تواجه المملكة المتحدة اليوم، خطراً إضافياً يُمثِّل بأن حكومتنا ماتزال تطمح إلى دور عالمي، ولكنها تقلص قدراتنا إلى درجة لن نتمكن معها في المستقبل، إلا أن نلعب دوراً إقليمياً محدوداً.

- إن هذا التناقض؛ ليس نتيجة للضغوط التي تفرضها الأزمة المالية الحالية فحسب، بل هو - أيضاً - نتيجة لحقيقة أن هذا البلد، يفتقر إلى استراتيجية وطنية ملائمة؛ فاستراتيجية الأمن القومي للعام الماضي، لا تشكل استراتيجية وطنية متسقة؛ إذ إن الاستراتيجية الوطنية تتصف بالاتساع أكثر من استراتيجية الأمن القومي، وينبغي لها أن تشكل الإطار المفاهيمي الذي يتم وفقه التوجيه والتشكيل لاستراتيجية الأمن القومي. وتسعى الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المصلحة الوطنية، من خلال التنسيق الفعال بين أجهزة السلطة كافة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو عسكرية أو دبلوماسية. والاستراتيجية الوطنية الجيدة، من شأنها أن تمكن البلد من التعامل على نحو فعال، لا إزاء التهديدات التي سبق تحديدها أو التي يمكن تحديدها، بل إزاء الصدمات الاستراتيجية التي قد تنشأ من دون سابق إنذار أيضاً، في أي مكان وفي أي وقت.

- ولصوغ استراتيجية وطنية فعالة، من الضروري - أولاً - أن تتخذ المملكة المتحدة قراراً بلعب دور عالمي مناسب؛ فمن دون البتِّ في نوع القوة التي نريد أن نكونها، لا نستطيع أن نحدد بشكل صحيح ما مصالحنا؟ أو ما السبل المثلى لحمايتها وتعزيزها؟ ومنذ نهاية الحرب الباردة، أخفقت المملكة المتحدة، في اتخاذ قرار بخصوص الدور

العالمي المناسب لها. وقد تفاقمت هذه المشكلة، عبر الشعور المستمر بالذنب حول ماضينا الإمبراطوري، والمخاوف حول كيفية الخوض في الشؤون الدولية في ضوء ذلك، وحان الوقت للمضي قدماً في هذه الدوامة والخروج منها، ويحق لنا أن نعرّف أنفسنا بأننا دولة ديمقراطية ليبرالية متسامحة منفتحة على الخارج، وهذا يجب أن يدعم الدور العالمي الذي نسعى لتوليه.

- وبحكم الإرث التاريخي والضرورة الحالية، فإن المصالح الوطنية البريطانية لها طابع عالمي بشكل لا يمكن أن يلغى، ويمكن تقسيم هذه المصالح التي تم تحديدها على نطاق واسع، إلى فئتين؛ يأتي في الفئة الأولى: المصالح المادية والجيوسياسية التي يكون للمملكة المتحدة مصلحة مباشرة ورغبة فورية في حمايتها، وترتبط الفئة الثانية ارتباطاً وثيقاً بالفئة الأولى، وهي تتضمن: جهوداً ملموسة أقل، ولكنها على القدر نفسه من الأهمية؛ لتعزيز القيم البريطانية، والمحافظة على موقع المملكة المتحدة؛ بوصفه عنصراً رئيسياً فاعلاً، في الظروف الجيوسياسية العالمية، وعلينا أن ندرك أن تعزيز قيمنا ومتابعة مصالحنا التقليدية، ليسا من بين أهداف متعارضة. وكما أظهرت الأحداث الأخيرة في العالم العربي، فإن فكرة أن في استطاعتنا الاعتماد على ما يسمى "الدكتاتوريات المستقرة"؛ لحماية احتياجاتنا من إمدادات الطاقة وكبح جماح التطرف، هي ذاتها فكرة زائفة.

- قدمت استراتيجية الأمن القومي، قائمة تحتوي ما عدته التهديدات الخمسة عشر الأكثر خطورة بالنسبة إلى المملكة المتحدة والمصالح البريطانية، وقسمتها إلى ثلاثة مستويات من التأثير والاحتمالات. ومع ذلك، وبعد أن سعت استراتيجية الأمن القومي لإيراد التهديدات التي يمكن تحديدها، وصنفتها بحسب أولويتها، بدا من المعيب أن تخفق في معالجة مشكلة الصدمات الاستراتيجية التي لا يمكننا أن نتنبأ بها ولكنها توجب الرد؛ ولذا، فإن مراجعة "الاستراتيجية الدفاعية والأمنية" المنبثقة من استراتيجية الأمن القومي، لا ترقى إلى المستوى المطلوب؛ للتأكد من أن المملكة المتحدة، تمتلك القدرات للدفاع عن مصالحها وتعزيزها على نحو فعال. ولم نتمكن من التنبؤ بأي من الصراعات العسكرية الرئيسية التي شاركت فيها المملكة المتحدة

منذ عام 1945، وهناك درس بسيط في ذلك، وهو أن علينا المحافظة على طيف كامل من القوات، بدلاً من حيازتنا دفاعاً بدائياً متخصصاً لسيناريوهات لم تكن يوماً – وربما لن تكون أبداً – هي السيناريوهات التي نواجهها في الواقع. وما الصراع في ليبيا، وهو الذي يعد صدمة تقليدية استراتيجية، إلا آخر مظاهر هذا الواقع.

- يجب أيضاً، أن تدرك الاستراتيجية الوطنية الجيدة، الأهمية الحاسمة للمفاهيم في العلاقات الدولية؛ ومادمنا نعمل بشكل واضح، على تخفيض قدرتنا في الدفاع عن مصالحنا وتعزيزها، ومادامت الإرادتان العامة والسياسية للقيام بذلك تتلاشيان، فإننا سنجد أنفسنا أمام مزيد لا قليل من التحديات، في كثير من الأحيان. وقد كان قرارنا بسحب وجودنا البحري الوحيد، من جنوب المحيط الأطلسي عام 1981، هو ما دفع الأرجنتين إلى اتخاذ قرار بغزو جزر فوكلاند؛ مدركة أن المملكة المتحدة، لم تعد تمتلك القدرة أو الإرادة للدفاع عنها؛ وبالمثل، فإن من العوامل التي أسهمت في اتخاذ أسامة بن لادن قراراً بمهاجمة الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، هو إدراكه حالة الضعف الأمريكي؛ فالانسحاب من الخط الأمامي للجغرافيا السياسية العالمية، لا يجعل المملكة المتحدة أكثر أمناً، بل على العكس من ذلك، فكلما ظهرنا بأننا أضعف، عُرِّضت مصالحنا لمزيد من التهديدات، وسنُعرَّض نحن لمزيد من الهزائم.

- وأولئك الذين يعتقدون بأنه لم يعد في مقدور المملكة المتحدة، النهوض بدور عالمي، إنما يهملون حقيقة أن القوة هي الضامن الأساسي للازدهار؛ والسبب وراء قدرة المواطنين البريطانيين على التمتع طوال السنوات الخمسين الماضية، بالحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعدها كثيرون – الآن – أمراً مفروغاً منه، يعود إلى حقيقة أننا عبر العمل قريباً من حلفائنا، تمكّنا من المحافظة على القدرات اللازمة؛ لتثبيط التهديدات التي تُعرِّض لها الحرية والازدهار. ولم يكن الأمر أكثر وضوحاً في أي وقت مما كان عليه، خلال الحرب الباردة. والآن، بعد أن انتهت الحرب الباردة، أصبح الأوروبيون راضين عن أنفسهم بشكل خطير. ونحن نعيش في عالم متقلب جداً، وهذه التهديدات يمكنها أن تظهر مجدداً؛ وكما قال مؤخراً وزير الدفاع الأمريكي المنتهية

ولايتـه، فـنحن الأوروبيـين لا نـستطيع الاستمرار في الاعـتماد عـلى الـضمانة الأمنيـة الأمريكية، إلى أجل غير مسمى، وخاصة إذا لم نكن على اسـتعداد للإسـهام بحـصتنا في هذا الجهد؛ ولهذه الأسباب ذاتها، يجب أن يكون في حوزتنا قوة ردع نووي خاصة بنا.

- إن المملكة المتحدة، بحاجة إلى استراتيجية وطنية، تمكننا من ضـمان أمننـا ومـصالحنا، والتعامل وما هو غير متوقع عندما يحدث. ويجب أن تـستند هـذه الاسـتراتيجية، إلى فهم واضح لما تمثله المملكة المتحدة، ونوع القوة التي نريد أن نكـون عليهـا في العـالم، وما الذي يجب أن نفهمه عن العالم من حولنا. وعلى هذه الاسـتراتيجية، أن تـدرك أن مصالحنا عالمية، وأن هذه التهديدات التي تحيق بها كثيرة ومتنوعة وغير متوقعة في كثير من الأحيان، كما أن على استراتيجيتنا الوطنية، أن تثـري الـسياسة بمعلومـات حـول القدرات اللازمة؛ سواء لتعزيز هذه المصالح، أو للدفاع عنها عند الضرورة.

- ليست لدينا استراتيجية وطنية من هذا القبيل في الوقت الحـاضر، والعواقـب المترتبـة على هذا الواقع، تهدد أمن هذه البلاد وازدهارها وحريتها، كـما أن لتخفـيض العجـز أهمية غير قابلة للجدل، ولكن وضع استراتيجية؛ هدفها الرئيسي إجراء التخفيـضات في الميزانية، هو حقاً! وسـيلة خاطئـة لتحقيـق هـذه الغايـة، ولمـا يفـت الأوان بعـد؛ لتصحيح هذا الوضع والمحافظة على دور عالمي للمملكة المتحـدة، ولكـنْ، علينـا أن نتحرك الآن.

«وهكذا، فإن القتال والانتصار في جميع المعارك، ليسا قمة المهارة، فالتفوق الأعظم، هو كسر مقاومة العدو، من دون أي قتال».

صن تسو

طريقان نحو الأمام

«الأمم ليس لديها أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون، بل لديها مصالح دائمة فقط».

اللورد بالمرستون

تمر المملكة المتحدة عام 2011، بنقطة تحول استراتيجية، وعلينا أن نقرر: هل نريد المحافظة على مكانتنا؛ بوصفنا قوة عالمية تتمتع بدور عالمي، أو أننا نرغب في أن نصبح بلداً أوروبياً آخر ذا دور إقليمي فقط؟ ويعكس هذا الخيار، نظرتين متعارضتين لموقع المملكة المتحدة في العالم، وهناك بون واسع بين الافتراضات الأساسية حول طبيعة العالم، وطبيعة المملكة المتحدة، والخلط بينهما غير ممكن.

وتشيع نظرة محدودة بين الأوساط السياسية والحكومية ووسائل الإعلام، وتذهب هذه النظرة إلى أن المملكة المتحدة، أصبحت اليوم بالفعل قوة أوروبية عادية فقط، وأنها تؤمن بأوهام تفوق موقعها. وتضم المملكة المتحدة، أقل من واحد بالمائة من سكان العالم، وأقل من ثلاثة بالمائة من ناتجه المحلي الإجمالي، وتمتلك نسبة ضئيلة – وهي آخذة بالتناقص – من موارده الطبيعية.[1] ويعتقد أولئك الذين يؤمنون بهذا الرأي، بأن على المملكة المتحدة في الواقع، أن تتقبل عواقب التراجع النسبي.

وهم يرون أن على المملكة المتحدة – بدلاً من الاعتماد على القوة الصارمة – أسوة بغيرها من القوى الصغيرة، أن تسعى لممارسة نفوذ القوة الناعمة إلى حد كبير مع حلفائنا، والعمل من خلال مؤسسات متعددة الأطراف؛ مثل: الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وعلينا أن نتمسك بوجهة نظر صارمة، بخصوص مواد القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان؛ بوصفها أسمى قواعد السلوك، ويجب تنظيم سلوكنا الدولي؛ وفقاً لذلك. إن المصالح الوطنية البريطانية المستقلة الأساسية قليلة؛ ومن ثم فإن استعداداتنا وحاجاتنا إلى الدفاع عنها محدودة. والأمن الجماعي يحمينا، وينبغي تركيز قدرات الدفاع والأمن الوطنية، على الأمنين المحلي والإقليمي، كما يجب على السياسة، التركيز على التهديدات

التي تُعرّض لها الأراضي البريطانية، وعلى تهديدات معينة محـددة؛ كالتهديـدات التـي تـم تحديدها في استراتيجية الأمن القومي العام الماضي.

والمشكلة في وجهة النظر هذه، هي أنها تعتمد كلياً عـلى نظـرة لطيفـة ومتفائلـة تجـاه العالم؛ فهي ترى السلام؛ بوصفه الوضع الطبيعي؛ ومن حسن حظنا! وهـذا مـا نـدين بـه للأجيال السابقة، هو أن العالم يمكن عدّه مكاناً مستقراً وملاذاً آمناً نسبياً، على الأقل، إزاء ما يتعلق بالمصالح البريطانية؛ ولذا، فإن الـسياسة الخارجيـة الاسـتباقية، تعـد ارتـداداً إلى العصر الماضي، والمرجح لها أن تضر بقدر ما تنفع.

أما النظرة الأخرى، فهي النظرة العالمية التي ترى أن العالم ليس جيداً بطبيعـة الحـال؛ فنحن محاطون بأشياء سيئة، يمكن أن تحـدث؛ وإذا كـان هنـاك سـلام، فـذلك لأن تلـك الأشياء السيئة، قد تم ردعها، أو تم – عند الضرورة – استباقها. وتذهب هذه النظـرة، إلى أن ثمن السلام، هو اليقظة الدائمة، وأن المملكة المتحدة، تحتل موقعـاً محوريـاً في الـشؤون الدولية، في المحافظة على تلك اليقظة، ونحن؛ إذ نتخلى عن هـذا الموقـع، نعـرض أنفـسنا للخطـر. وتـرى هـذه النظـرة، أن لـدينا القـدرة والنفـوذ في المـساعدة في تعزيـز الأمـن والاستقرار العالميين؛ لحمايتنا وتعزيز مصالحنا الخاصة.

كما تدرك هذه النظرة، أننا ورثنا أفضليات نسبية خاصة، مقارنة إلى الـدول المتوسـطة الحجم الأخرى، وهي من إرث ماضينا الإمبراطوري؛ حيث إن مكانة اللغـة الإنجليزيـة؛ بوصفها لغة عالمية للأعمال والشؤون الدبلوماسية، ومقعدنا الدائم في مجلس الأمن للأمـم المتحدة، والسيطرة الدولية للقانون الإنجليزي العـام، بالإضـافة إلى مجموعـة فريـدة مـن العلاقات التي تقدمها دول الكومنولث، تمثل بعض الأفضليات النسبية المهمة التي نتمتـع بها. وهذه الميزات ذاتها هي على قدر كبير من الأهمية، ومازال – مجتمعـةً – تمـنح المملكـة المتحدة، مكانة فريدة وموقعاً ذا أهمية بالغة في العالم الحديث.

وتبعاً لهذا الإرث، فإن المصالح البريطانية، تتخذ اليوم طابعاً عالمياً، وفوق كل ذلـك، فإن المملكة المتحدة، هي بلد معولم، وهو يعتمد على التجـارة الحـرة والاسـتقرار الـدولي؛

لتحقيق الازدهار المستمر. وعلى الرغم من صغر حجم المملكة المتحدة، فهي سادس أكبر مستورد، وعاشر أكبر مصدر في العالم، وتعد لندن، أهم مركز مالي في العالم. [2]

ويرغب أولئك الذين يؤمنون بوجهة النظر هذه، في أن تمارس المملكة المتحدة، نفوذاً متعدد الأطراف؛ حيثما يكون ذلك ممكناً، ولكنهم يدركون الهشاشة والضعف في هذه الوسائل التي أخفقت من قبل، في ثلاثينيات القرن الماضي، وقد تخفق مرة أخرى. وفي الواقع، فإن الأزمات في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة اليوم، هي بمنزلة ناقوس الخطر لنا؛ لكي نكون على أتم أهبة؛ ولذلك، يجب أن نكون مستعدين أيضاً، للعمل وحدنا، على أن نعمل بتحالفات ومجتمعات تتمتع بالعقلية ذاتها عندما يكون ذلك ممكناً. وعلى الرغم من أن هذه النظرة، تقر أهمية القوة الناعمة، فإنها تدرك أن هناك حدوداً لفائدتها، وترى في الواقع، أن المصطلح قد يوفر بسهولة تمييزاً زائفاً؛ لأن القوة الناعمة ليس لها فاعلية من دون هالة القوة التي تأتي من القوة الصلبة.

ومن ثم، فلا بد أن تكون السياسة الخارجية للمملكة المتحدة، معنية بالنفوذ بأشكاله كافة. ويجب أن تكون دائماً سباقة وديناميـة واستراتيجية. وفي هذا السياق، فإن الاستراتيجية الوطنية للمملكة المتحدة، يجب أن تكون مبنية على فكرة اللورد بالمرستون، وأن تأخذ في حسبانها قوله المأثور، بأن «الأمم ليس لديها أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون، بل لديها مصالح دائمة فقط». وعلى البريطانيين أن يكونوا مستعدين بالقدرة على التصرف بشكل أحادي في المصلحة السيادية، عندما يقتضي الأمر ذلك، مع إدراك أن الأولويات الاستراتيجية لجيراننا الأوروبيين أو الأمريكيين، ليست متطابقة دائماً وأولوياتنا، برغم أنها تتماشى وإياها في كثير من الأحيان.

وفي مواجهة التحدي الهائل الممثل بتخفيض عجزنا المالي، يرى بعض الناس، أن الحكومة ليس لديها خيار إلا قبول النظرة المحدودة؛ وإذا كانت هذه هي الحال، فإنه يجب عندئذٍ أن يكون خياراً مدروساً، وينبغي تفسيره؛ وسينطوي تفسير هذا الخيار، على بعض الإشكاليات، بحكم أنه لا يعكس مصالح الشعب البريطاني أو تطلعاته أو قيمه المثلى؛ ولهذا، لم تقم الحكومات المتعاقبة بتفسيره علناً، ولكن اليوم، ليس هذا هو الخطر الأكثر إلحاحاً.

الخطر اليوم، هو أن الحكومة تضلل نفسها، فهي تريد ما ليست على استعداد لدفع ثمنه، وقد باشرت المملكة المتحدة للتوّ التدخل العسكري الآخر؛ بناءً على منطق استراتيجي يليق تماماً بقوة عالمية ليبرالية ديمقراطية، على حين أنها أقرت أكبر تخفيضات على القدرات الدفاعية منذ خمسين عاماً. وسيتم تخفيض الإنفاق الأساسي على الدفاع في المملكة المتحدة، بنسبة 7.5 بالمائة بحلول عام 2015، برغم أن هذا التخفيض سيبلغ نسبة 17 بالمائة؛ حالما يتم احتساب مبلغ 38 مليار جنيه إسترليني، في الالتزامات غير الممولة.[3] وليس هناك أي علامات تذكر، تشير إلى أن الارتفاع في مرحلة ما بعد عام 2015، سيكون كافياً لتمويل برنامج التجهيزات المقترح. ويوضح معظم المعلقين المطلعين، أن وزارة الدفاع وإن بدأت بالتخطيط والإنفاق الآن، فإن "قوة 2020"، والحجم المخطط له، والشكل والهيكل للقوات المسلحة للمملكة المتحدة عام 2020، أمور ستكون غير قابلة للتحقيق حتى عام 2023 – 2024، على أقرب تقدير، وستتطلب – على أي حال – زيادة في الإنفاق الدفاعي من 1 إلى 2 في المائة، من الناتج المحلي الإجمالي.[4]

غير أن الدفاع، ليس الجهة الوحيدة في المعاناة؛ فالإنفاق على وزارة الخارجية والكومنولث، سينخفض من 1400 مليون جنيه إسترليني إلى 1165 مليون جنيه إسترليني بحلول عام 2015؛[5] ما سيقلل عدد أعضاء السلك الدبلوماسي الذين يعملون بطبيعة الحال فوق طاقتهم من 4300 موظف إلى أقل من 3900 موظف؛[6] وبالمثل، فإن نطاق تغطية الخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية، وهي التي تعد أحد أهم أصول القوة الناعمة لدى المملكة المتحدة، يتم تخفيضه في مجالات حيوية للنفوذ؛ حيث تم إغلاق الخدمة بخمس لغات بشكل كامل، وإنهاء برامج إذاعية بسبع لغات؛ ومن ذلك: اللغة الروسية ولغة الماندرين الصينية واللغة الهندية.[7]

وبرغم أن الحكومة، تصر على أن «المصلحة الوطنية البريطانية، تتطلب منا رفض أي فكرة للانكماش في نفوذنا»، فإنها تتبع سياسات تهدد هذا الهدف على وجه التحديد،[8] وهذا التضارب، لا يجوز أن يستمر. وقد حان الوقت؛ لأن ندرك نقطة التحول الحقيقية التي نقف عندها حالياً؛ بوصفنا أمة، وحان الوقت؛ لأن نتخذ خياراً واضحاً. إننا بحاجة إلى استراتيجية وطنية متماسكة، تقوم على فهم واضح لنوع القوة التي نريد أن تمثلها المملكة المتحدة في العالم، وعلينا تخصيص الموارد اللازمة؛ لمواكبة هذا الطموح.

ضرورة وضع استراتيجية وطنية متماسكة*

«إيقاع الاستراتيجية من دون تكتيكات، أبطأ الطرائق نحو النصر، أما التكتيكات من دون استراتيجية فما هي إلا الضجة التي تسبق الهزيمة».

صن تسو

لا ينبع عدم الترابط بين الطموح، والواقع الذي يتسم به حالياً نهج الحكومة في سياساتها الخارجية والدفاعية والأمنية، من جهودها للتعامل إزاء المشكلات المالية الخطيرة التي تواجهها المملكة المتحدة فحسب، بل إنه ناتج أيضاً من حقيقة أن هذا البلد، مايزال يفتقر إلى استراتيجية وطنية مناسبة. وقد تدعي الحكومة أنها تمتلك استراتيجية من هذا النوع، وهي استراتيجية الأمن القومي، التي أُصدرت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2010، ولكن تلك الوثيقة لا تشكل استراتيجية وطنية حقيقية، وليس في مقدورها ذلك؛ فمجال الاستراتيجية الوطنية أوسع من مجال استراتيجية الأمن القومي، وينبغي لها أن تشكل الإطار المفاهيمي الذي يتم وفقه التوجيه والتشكيل لاستراتيجية الأمن القومي. وتسعى الاستراتيجية الوطنية، لتعزيز المصلحة الوطنية، من خلال التنسيق الفعال بين أجهزة السلطة كافة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو عسكرية أو دبلوماسية. وهي تسترشد بفهم واضح لما تمثله البلاد، ونوع القوة الذي تريد أن تكون عليه في العالم، وما تعرفه بخصوص البيئة الجيوسياسية التي تعمل فيها.

---

* تم في هذه الدراسة، استخدام عبارة "الاستراتيجية الوطنية"، مرادفة لعبارة "الاستراتيجية الكبرى"؛ فمصطلح الاستراتيجية يستخدم على نطاق واسع جداً في هذه الأيام؛ إذ لدى كل منظمة، في كل مستوى تقريباً، استراتيجيات للتعامل والمخاطر المتوقعة واستغلال الفرص المستقبلية، ولدى الشركات، استراتيجيات لتنفيذ الخطط. ولا تتطرق هذه الدراسة، إلى أنواع الخطط أو قوائم الإجراءات، وبدلاً من ذلك، فهي تتناول حاجتنا؛ بوصفنا بلداً لوضع عملية مستمرة والمحافظة عليها، بحيث يكون في إمكانها تعزيز مصالحنا الوطنية والدفاع عنها. وقد تم تعريف هذه العملية سابقاً، باسم "الاستراتيجية الكبرى". ولا يتم تشكيل الاستراتيجية الكبرى كاملة من أي حكومة؛ إذ إن ذلك غير ممكن؛ فالاستراتيجية الكبرى تدرس كل العوامل الجيوسياسية التي تؤثر في المصالح الوطنية؛ كالمخاطر والتهديدات، وهي التي تعد بحكم تعريفها، خارجة على سيطرة أي حكومة. وقد أعاد رئيس أركان الدفاع في الآونة الأخيرة، صوغ هذا المعنى بشكل مفيد جداً؛ إذ ميزها بوضوح من الاستراتيجية السياسية أو الاستراتيجية التشغيلية، وقد تم اتباع ذلك المعنى هنا.

وبالإضافة إلى توجيه عمل الحكومة، فإن الاستراتيجية الوطنية، تُعنى أيضاً، بالقوى التي ليس لأي حكومة يد في تكوينها؛ لأن تلك القوى لا تستطيع أي حكومة تكوينها. وهي تشمل كل العوامل الجيوسياسية التي تؤثر في المصالح الوطنية؛ كالمخاطر والتهديدات التي هي - بحكم تعريفها - خارجة على سيطرة أي حكومة. وفي نهاية المطاف، فإن الاستراتيجية الوطنية الجيدة، تقوم على الاعتراف بأن العالم هو مكان لا يمكن التنبؤ به؛ حيث يمكن التهديدات ضد المصالح الوطنية، أن تُحقَّق من دون سابق إنذار، في أي مكان وفي أي وقت. وتقاس الجودة الحقيقية للاستراتيجية الوطنية، بمقدرة البلد على استيعاب هذه الأزمات والاستجابة لها عند حدوثها.

وعلى الرغم من أن استراتيجية الأمن القومي، شهدت تحسناً في بعض جوانبها؛ مقارنة إلى جهود السنوات السابقة، فلا يعد سعيها لوضع نموذج لتصنيف التهديدات والمصالح ضمن أولويات أقلها شأناً، بدلاً من إعداد "قائمة مطولة" من القضايا فقط، ومع ذلك، فقد أخفقت في طموحها الساعي لتقديم استراتيجية حقيقية، تتضمن الخيارات الصعبة، وإعطاء توجيهات واضحة لتحقيق النتائج المرجوة.[9] وعلاوة على ذلك، فإن استراتيجية الأمن القومي، يعيبها إخفاقها في إدراك أهمية الإعداد؛ لا بسبب التهديدات التي يمكن توقعها، وإنما أيضاً بسبب الصدمات الاستراتيجية التي لا يمكن توقعها.

ولذا، فإن مراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية المنبثقتين عن استراتيجية الأمن القومي، لا ترقى إلى المستوى المطلوب؛ للتأكد من أن المملكة المتحدة، تمتلك القدرات اللازمة للدفاع عن مصالحها وتعزيزها على نحو فعال. إن مراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية، عندما جعلت توفير المال الهم الرئيسي الذي اتُّخذت على أساسه جميع القرارات الأخرى، قد خاطرت بالقدرات التي يجب على المملكة المتحدة، التمتع بها إذا ما أرادت ضمان ازدهارها في المستقبل؛ وإذا لم تكن المملكة المتحدة، تستطيع الدفاع عن نفسها وعن مصالحها عند الضرورة، فإن الخطر لن يتهدد أمن البلاد فحسب، بل إنه سيصل في أثره أيضاً، إلى أسلوب الحياة الذي يعده مواطنوها أمراً مفروغاً منه؛ وهذا ليس من قبيل المبالغة. وبرغم أننا لا نواجه - حالياً - تهديدات وجودية لأمننا؛ والسبب تحديداً وراء ذلك، هو أننا تمكنا عبر العمل مع حلفائنا، من المحافظة على القدرات اللازمة لتثبيط التهديدات، فإن هذه التهديدات ماتزال قائمة.

إن الإخفاق في وضع استراتيجية وطنية متماسكة وذات مصداقية، يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على أمننا وحريتنا وازدهارنا، وهذه الجوانب مترابطة فيما بينها بشكل وثيق؛ ومادام تأثير المملكة المتحدة، متنوعاً جداً وواسع النطاق، ومصالحها تتسم بطابع عالمي، فهي ماتزال معرضة بشكل خاص للصدمات الدولية وعدم الاستقرار. وقد بات موضوع حقيقة أننا غير معرضين في الوقت الراهن لتهديدات وجودية، تُمثل بالخطر العسكري التقليدي، أقل تأثيراً مما مضى؛ حيث إننا نعيش اليوم، في عالم؛ قد يؤدي إخفاق النظام المالي العالمي فيه، أو انقطاع إمدادات الطاقة الخارجية، إلى انهيار الدول.

ولذا، فإن أمام حكومتنا خيارين، فإما أن تواصل المملكة المتحدة مسارها الحالي الذي ينتهج سياسة غير متماسكة قائمة على تخفيض التكاليف؛ وتؤدي إلى شلّ القدرات الحيوية، وتراجع نفوذنا العالمي، وترك مستقبلنا مفتوحاً على المصادفات؛ أو أن تنتهز هذه الفرصة لإجراء إعادة تقويم جذري لفرضيات استراتيجية الأمن القومي، والقرارات التي أُصدرت عن مراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية، فضلاً عن القرارات التي اتخذت إزاء ما يتعلق بوزارة الخارجية وهيئة الإذاعة البريطانية، والعوامل الحيوية الأخرى للنفوذ البريطاني في الخارج، ووضع استراتيجية وطنية متماسكة وفعالة. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجية، إلى تحديد واضح للمصالح والأهداف الوطنية البريطانية؛ لمنحها القدرات اللازمة؛ للسعي نحو تحقيق هذه المصالح والأهداف، وحمايتها بشكل فعال، والاستجابة للصدمات الاستراتيجية، عند وقوعها.

ولكنْ، لا يجوز لنا أن نتوهم؛ فالحد من النفوذ البريطاني والانسحاب من خط المواجهة على الجبهة الجيوسياسية العالمية، لن يقللا عدد الأعداء الذين يواجههم هذا البلد، وكما أن ذلك لن يجعلنا أكثر أماناً، بل العكس هو ما قد يحدث؛ فكلما قل استعدادنا لحماية مصالحنا، زادت التهديدات ضدها، وعُرِّضنا لمزيد من الهزائم. وكما تقول العبارة الرومانية الشهيرة: "إذا كنت ترغب في السلام، فاستعد للحرب". وحتى مع أخذ تطور المؤسسات المتعددة الأطراف؛ مثل: الأمم المتحدة في الحسبان، فإن أساسيات هذه الحقيقة، ماتزال صحيحة اليوم.

تحديد الدور البريطاني في العالم

«ما مفهوم الاستراتيجية الشاملة الذي يجب أن نضعه اليوم؟ إنه ليس أقل من تحقيق السلامة والرفاه والحرية والتقدم، للمنازل والعائلات كافة، وكل الرجال والنساء في جميع الأراضي».

ونستون تشرشل

من أول الأسئلة التي تنبغي الإجابة عليها، وأهمها عند صوغ استراتيجية وطنية، هو: ما الذي نمثله؛ بوصفنا دولة؟ وما قيمنا؟ وما نوع القوة التي نريد أن نكون عليها في العالم؟ باختصار، علينا أن نتخذ قراراً بلعب دور عالمي مناسب؛ فمن دون فهم واضح للدور العالمي الذي ستنهض به أمة ما، يصبح من الصعب جداً، صوغ استراتيجية متماسكة، تستطيع وضع المصالح الوطنية؛ بوصفها أولوية، وإعطاء صناع السياسة إرشادات واضحة حول كيفية حماية هذه المصالح وتعزيزها، وهذا ذاته؛ يؤدي إلى عدم اتخاذ إجراءات مركزة وفعالة؛ فيصبح البلد مسيّراً بفعل الأحداث، بدل أن يساعد على تشكيلها لمصلحته. وعواقب هذه التطورات على صعيد الاعتداد بالذات، هي أن البلد سيعاني المزيد من الضمور في ثقة الأمة بنفسها، وهذا ذاته؛ يؤدي إلى المزيد من التفكك الاستراتيجي، والتقاعس عن العمل، وتستمر هذه الدورة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن ثقة الأمة بنفسها، حول ما يمثله بلد المواطن وما تؤمن به إزاء ما يتعلق بها وبالعالم؛ تؤدي إلى مجال رؤية أوضح لماهية المصالح الوطنية، ولما يجب القيام به لحمايتها وتعزيزها، وهذا ذاته؛ قد يؤدي إلى قدر أكبر من ثقة الأمة بنفسها؛ فينتج من ذلك دورة إيجابية، من الاعتداد بالذات، تسير في الاتجاه الصحيح.

وخلال الحرب العالمية الثانية، كانت الاستراتيجية الوطنية للمملكة المتحدة، دقيقة وصارمة؛ وانطلاقاً من فهمها الواضح لما يمثله هذا البلد، ومعرفة أين تكمن مصلحته الوطنية، تمكنت المملكة المتحدة، من توجيه إرادتها ومواردها، نحو هدف واحد، وهو

الهزيمة العملية لدول المحور، وتدمير الفاشية أيديولوجياً؛ وعلى نحو مماثل – خلال فترة الحرب الباردة – كان التهديد الوجودي الواضح الذي شكله الاتحاد السوفيتي، وما رافقه من تهديد ممثل بالأيديولوجية الشيوعية، محور استراتيجيتنا الوطنية ودليلها.

وليس الغرض هنا، إضفاء السمة المثالية على الاستراتيجية الوطنية البريطانية، خلال هاتين الفترتين، ولا الادعاء أنه لم يكن هناك كثير من التناقضات والإخفاقات على الصعيدين العملي والأيديولوجي. ومن المؤكد، أن هذا ليس توقاً للحرب أو لأزمات وجودية؛ لأنها تسهم في صوغ استراتيجيات وطنية واضحة فقط. ومع ذلك، من المهم أن ندرك أن ما جعل استراتيجيتنا الوطنية واضحة وفعالة، خلال هذين النزاعين، هو الاعتراف بأن الأفكار لها أهميتها. إن ما جعل من ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي تهديداً بالنسبة إلينا، لم يكن قوتها العسكرية وحسب، وإنما حقيقة أن نظرتيهما العالمية اللتين تتعارضان بشكل جذري ونظرتنا، هي التي وجهت السعي لتحقيق الاستراتيجيات الوطنية التي أدت إلى المواجهة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة عام 1989، ناضلنا؛ بوصفنا دولةً؛ لصوغ استراتيجية وطنية تعطي اتجاهاً واضحاً، في عالم لم نعد نواجه فيه تهديدات وجودية تقليدية. إن قناعات الحرب الباردة، قد مهدت الطريق لبيئة جيوسياسية من نوع جديد، فيها عدد أقل من التهديدات للمصالح البريطانية، ولكنها تنطوي على المزيد من المخاطر. ومن نواحٍ عدة، فإن هذه المخاطر، أكثر عدداً وتنوعاً، وليس من السهل تحديدها؛ ومن ثم، ليس من السهل مواجهتها. والمخاطر قد تنطوي على تهديدات.[10] وتتفاقم هذه المشكلة؛ بسبب خلافات عميقة جداً، لا بين صناع القرار السياسي فحسب، بل – أيضاً – بين وسائل الإعلام والرأي العام، حول ما يجب أن تمثله المملكة المتحدة، من حيث هي بلد، وما ينبغي أن ترى أنه يُدرج في إطار مصالحها، وما الذي يجب أن تعده خطراً يهدد هذه المصالح، وما ينبغي القيام به حيال ذلك؛ وتعود جذور هذه الخلافات – في جزء كبير منها – إلى تفسيرات متضاربة لماضينا الوطني، وإرثه في عالم اليوم، وبالطبع، فإن كثيراً من الوقائع في التاريخ البريطاني، خلال القرون القليلة الماضية، يسوغ توجيه انتقادات شديدة له، وإن بقدر أقل؛ بالمقارنة إلى

تاريخ إمبراطوريات سابقة، تعد أكثر دموية بكثير؛ كالصين وروسيا أو ألمانيا على سبيل المثال لا الحصر؛ فالسلوكيات التي نجدها اليوم بغيضة، كانت في الماضي استثنائية، كما في تاريخ كثير من البلدان. ومن المناسب تماماً، بل من الضروري بالفعل أن يتعلم واضعو السياسات من هذه الوقائع. ولحسن الحظ! فإن الحضارة تتقدم. صحيح أننا حساسون فعلاً تجاه تأثير السياسة البريطانية على الصعيد الدولي، في ضوء ماضينا الذي كان خليطاً من الجوانب الجيدة والسيئة. والرد غير الملائم إطلاقاً، يُمثل بالسماح للشعور العام بالذنب تجاه ذلك الماضي، بالتفشي والتحول إلى قناعة، بأن المملكة المتحدة اليوم، ليس لديها قيم تذكر لتقدمها للعالم، سواء كانت ثقافية أو سياسية أو اقتصادية. وعادة، ما يُجلِّي هذا الاعتقاد، بالشكوك حول السياسة الخارجية البريطانية، وخاصة حين يتعلق الأمر بأحكام قيمة؛ مثل: الترويج للديمقراطية. ويمكن هذا الاعتقاد في درجات تطرفه القصوى، أن يُحوِّل إلى فلسفة لا تُحمِّل المملكة المتحدة المسؤولية فحسب، عن أفعالها التي ينظر إليها على الدوام تقريباً على أنها سلبية، ولكن عن تصرفات خصومها أيضاً؛ ومن هذا المنطلق، صرح الرئيس السابق لبلدية لندن، كين ليفينغستون، في أعقاب تفجيرات لندن في السابع من تموز/ يوليو عام 2005، بأن: «الهجمات الانتحارية، ربما لم تكن لتحدث، لو أن القوى الغربية تركت للدول العربية حرية اتخاذ القرارات بنفسها، حول شؤونها الخاصة، بعد الحرب العالمية الأولى».[11]

وهذا يتجاهل حقيقة أنه على الرغم من أن المملكة المتحدة ليست بمثالية، ولكن من المشهود لهذا البلد، إنجازاته في القضاء على شروره التاريخية إلى حد كبير؛ فقد انتهت العبودية، ولم تعد العنصرية أمراً يسكت عنه، وولى زمن الاستعمار، وتجذرت بقوة، قيم الديمقراطية الليبرالية؛ ومن ذلك: حرية التعبير واحترام سيادة القانون والحرية الفردية. إن إلقاء نظرة خاطفة فقط إلى التاريخ، أو – بالأحرى – إلقاء نظرة إلى الواقع الاجتماعي والواقع السياسي المعاصرين، في كثير من البلدان الأخرى، سيعد ذلك كافياً؛ لندرك أن هذه، إنجازات يمكننا أن نفخر بها. وينطبق هذا الأمر أيضاً، على حقيقة أن الإمبراطورية البريطانية، كانت في الواقع، الأداة التي شكلت العالم الحديث إلى حد كبير؛ فمهدت الطريق لانتشار التجارة الحرة، وإيجاد الثروات، وتطوير الرعاية الصحية والتعليم إلى مستويات، لم يُشهد لها مثيل حتى الآن. كما أن المملكة المتحدة، كُبِّدت تكاليف باهظة

لإنقاذ أوروبا القارية، من نفسها ثلاث مرات خلال ثلاثمائة سنة، ويحق للمملكة المتحدة، أن تقدم نفسها على أنها دولة ديمقراطية ليبرالية متسامحة ومنفتحة على الخارج، وأنهـا ذات ماضٍ جدير بالإعجاب، وربما يستحق الشجب أحيانـاً، ولكـنْ، بالمقارنـة إلى غيرهـا مـن القوى العظمى في التاريخ، فإن ماضينا جدير بالإعجاب، أكثر مما يـستحق مـن الـشجب بكثير، وهذه هي النقطة التي يجب أن يستند إليها دورنا العالمي الذي نسعى للنهوض به.

تحديد المصالح الوطنية للمملكة المتحدة

«إن حرمان الناس من حقوقهم الأساسية، لا يحافظ على الاستقرار، بل على العكس من ذلك؛ فمصالحنا إنما تكمن في التمسك بقيمنا».

ديفيد كاميرون

بحكم الإرث التاريخي والضرورة الحالية، فإن المصالح الوطنية البريطانية، لها طابع عالمي بشكل لا يمكن أن يلغى. ويمكن تقسيم هذه المصالح التي تم تحديدها على نطاق واسع، إلى فئتين؛ وتأتي في الفئة الأولى، المصالح المادية والجيوسياسية التي يكون للمملكة المتحدة مصلحة مباشرة وفورية في حمايتها، وهذه، تشمل من بين أمور عدة أخرى: حماية الطرق التجارية الرئيسية، وضمان الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، ومواجهة التهديدات الحالية والمحتملة للأمن القومي، وترتبط الفئة الثانية ارتباطاً وثيقاً بالفئة الأولى، وتتضمن مستوى أقل من الجهود الملموسة، ولكنها على القدر نفسه من الأهمية؛ لتعزيز القيم البريطانية، والمحافظة على موقع المملكة المتحدة؛ بوصفه عنصراً فاعلاً رئيسياً في الأوضاع الجيوسياسية العالمية.

ومن الواضح، أن تحديد ما يعد مصلحة بريطانية أو غير ذلك، يستند جزئياً إلى طبيعة رؤيتنا لدور المملكة المتحدة في العالم، وماهية فهمنا للعالم المحيط بالمملكة المتحدة؛ فإن أولئك الذين يتصورون أن هناك مصلحة وطنية بريطانية واضحة – على سبيل المثال – تكمن في اتباع سياسة خارجية استباقية، تعتمد على القيم، ستكون وجهة نظرهم بخصوص الدور المناسب للمملكة المتحدة في العالم، مختلفة تماماً عن وجهة نظر أولئك الذين لا يؤمنون بهذه النظرية. وينطبق الشيء نفسه في الإجابة، على السؤال: هل ينبغي النظر إلى جزر فوكلاند؛ بوصفها من الأصول الجيوسياسية الحيوية في عالم يتسم بالغموض، أو أنها استفزاز مكلف، ولا ضرورة له للأرجنتين؛ ولهذا السبب، فإن اتخاذ قرار بشأن الدور العالمي المناسب لبريطانيا، هو أمر مهم جداً، عندما نسعى لوضع استراتيجية وطنية.

ولكنْ، يبرز ضمن الفئة الأولى من المصالح الوطنية، بعض المجالات الرئيسية، وأما بالنسبة إلى دولة معولمة؛ مثل: المملكة المتحدة، فإن حماية طرق التجارة الدولية، تتسم بأهمية خاصة، ولاسيما على طول السواحل، وعلى نقاط الازدحام الرئيسية؛ مثل: قناة السويس. وهذه ليست مهمة تستطيع المملكة المتحدة، أن تأمل القيام بها منفردة؛ إذ إنها تتطلب تعاوناً واسعاً بينها وبين الحلفاء؛ فالبحرية الأمريكية، على وجه الخصوص، تظل مسؤولة على نحو غير متكافئ، عن المحافظة على الأمن البحري الدولي، ويبقى التعاون معها ضرورياً في هذا الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حماية المصالح التجارية للمملكة المتحدة، قد تتطلب اعتماد سياسات خارجية وتنموية ذكية، يمكنها أن تعالج أسباب انعدام الأمن، لا أعراضه فحسب.

وبوصف المملكة دولة قائمة على جزيرة، وذات موارد طبيعية محدودة، يجب أن يكون أمن الطاقة أولوية أيضاً، وعلى الرغم من أن الوقود الأحفوري، مايزال يشكل النسبة المسيطرة من استهلاكنا للطاقة، فإن إنتاجنا ينحدر الآن. وقد بلغت ذروة إنتاج المملكة المتحدة، من الفحم منذ فترة طويلة عام 1952، ومن النفط عام 1999، ومن الغاز عام 2000. [12] كما أن احتياطيات النفط والغاز في بحر الشمال آخذة بالانخفاض، والمملكة المتحدة، تعتمد بشكل متزايد على واردات الطاقة؛ ومثل كثير من البلدان الأوروبية الأخرى، تواجه المملكة المتحدة، مشكلة رئيسية لا تُقصر على أن الاحتياطيات العالمية من مصادر الطاقة غير المتجددة تنخفض، بل على أنها توجد - أيضاً - بصورة غير متناسبة، لدى بعض البلدان الأشد استبداداً والأقل استقراراً في العالم. وتعد روسيا المصدر الرئيسي لواردات المملكة المتحدة من الفحم، وهي ثاني أكبر مورد للنفط المستورد، بعد النرويج.[13] كما أن الجزائر ومصر وقطر، تعد من أكبر موردي الغاز الطبيعي المسال إلى المملكة المتحدة. [14] وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط، لا يقدم إلا اثنين بالمائة من واردات النفط في المملكة المتحدة، منخفضاً من نسبه 81 بالمائة عام 1980، فإن الغموض وعدم الاستقرار في المنطقة، قد أثرا بشدة في أسواق النفط العالمية؛ ما دفع أسعار النفط إلى الارتفاع من 92 دولاراً أمريكياً للبرميل في بداية عام 2011، إلى 118 دولاراً عند كتابة هذه الدراسة. [15]

ومن هنا، فإن المملكة المتحدة، لديها مصلحة وطنية واضحة في اتباع سياسة خارجية، تسعى للحد من عدم الاستقرار في المناطق الرئيسية المنتجة للطاقة، فضلاً عن التخفيف من آثار عدم الاستقرار عند حدوثه. ومن الواضح، أن على المملكة المتحدة، أن تعمل على الحد من اعتمادها على مصادر الطاقة غير المتجددة؛ لا من أجل البيئة، ولكنْ؛ بوصف ذلك مصلحة استراتيجية حقيقية.

ومع ظهور أقطاب جدد للنفوذ العالمي، فإن للمملكة المتحدة أيضاً، مصلحة وطنية قوية في تعميق العلاقات بالقوى الناشئة؛ مثل: الهند والصين؛ ووفقاً لـ "إدارة الأعمال والابتكار والمهارات" DBIS، «فإن الأزمة المالية العالمية، قد عجلت عملية التحول في حصة السوق العالمية، نحو الاقتصادات الناشئة... [و] قد بدأت أسواق؛ مثل: الصين والهند، تتفوق على كثير من الشركاء التجاريين الذين يتمتعون بثقل تاريخي... من حيث أهميتها بالنسبة إلى المصدرين في المملكة المتحدة».[16]

ولكن هذه الفئة من المصالح المادية، لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من الجوانب التي يجب على المملكة المتحدة، السعي لتعزيزها والمحافظة عليها على الصعيد الدولي. وهناك جانب لا يقل أهمية، وهو بذل جهود منسقة لا هوادة فيها؛ للمحافظة على مكانتنا؛ بوصفنا نفوذاً مركزياً، ونمتلك حضوراً فاعلاً في الإدارة العالمية.

ومن المؤكد أن العمل في إطار نظام دولي، يعكس القيم والمصالح البريطانية، سيعود بالفائدة على البلد، وتحتاج المملكة المتحدة؛ بوصفها قوة ديمقراطية ليبرالية معولمة، إلى إطار دولي منفتح لا إلى إطار حمائي، ويسعى للمحافظة على سيادة القانون. ويتمتع العالم اليوم، بهذا النظام القائم، برغم كل عيوبه؛ لأن المملكة المتحدة، جنباً إلى جنب مع الحلفاء الرئيسيين؛ مثل: الولايات المتحدة، لعبت دوراً بارزاً في بناء هذا النظام، على هذا النحو بعد الحرب العالمية الثانية. ومن حسن حظنا! أننا نعيش في زمن؛ حيث قوى العالم العظمى، هي من بين أكثر الدول ليبرالية وديمقراطية. ولم يكن الأمر دوماً على هذا النحو، وربما لا يكون كذلك لاحقاً، ونحن؛ إذ نتخلى عن هذا الدور، نعرض أنفسنا للخطر.

وفي هذا السياق، لا بد لنا أن نستفيد من موقعنا على رأس مؤسسات؛ مثل: الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن العمل المتعدد الأطراف، مع الشركاء الدوليين من خارج هذه الهيئات؛ لحماية المصالح المشتركة وتعزيزها؛ حيثما يكون ذلك ممكناً. وبالنسبة إلى المملكة المتحدة وشركائها الأوروبيين، على وجه الخصوص، فإن العمل معاً بشكل أفضل لتحقيق الأهداف الدولية المشتركة، سيشكل عنصراً مهماً في المحافظة على نفوذنا الجماعي العالمي، في القرن الحادي والعشرين. وعلاوة على ذلك، وفي عالم؛ حيث شرعية العمل – وشرعيته المنظورة – ذات أهمية كبرى، ستكون الحلول الجماعية بطبيعة الحال، أفضل من الحلول الأحادية؛ لأسباب ليس أقلها أنها ستلقى قبول السلطات التي "تشرعن" هذه الحلول؛ كالأمم المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك، من المهم أيضاً، أن تحتفظ بريطانيا، بالقدرة على العمل منفردة عندما يكون ذلك ضرورياً. ويمكن أن يؤدي التعاون الفعال، والحلفاء إلى زيادة نفوذ بلد ما، بشكل كبير على الصعيد الدولي، كما أن الترابط التام كذلك، سوف يضعف نفوذ البلد، ويحد فعاليته؛ بوصفه حليفاً في نهاية المطاف. وفي عالم اليوم، نجد أن تخلي المملكة المتحدة عن قدراتها الأحادية، لاطائل له، إلا بجعلها رهينة ضعيفة، وتعتمد على الحظ.

ومن المهم إدراك هذه المسائل، ويجب على المملكة المتحدة أيضاً، أن تعمل على تعزيز تلك القيم في الخارج؛ إذ إنها أدت إلى تحقيق الحرية والازدهار في الداخل، وكلما كثرت النظم الديمقراطية المتحررة في العالم، كان ذلك بصراحة أفضل بالنسبة إلى المملكة المتحدة. وبالنسبة إلى مناصري المؤسسات المتعددة الأطراف الذين يعدونها أفضل المنابر لإدارة السياسة الخارجية، ينبغي في الواقع، الاعتراف بأن هذه المنتديات، إنما هي نتاج الأطراف المنضوين تحتها؛ والسبب البسيط وراء الانقسام الذي يحصل غالباً بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع وقوف المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة في جهة، وروسيا والصين في جهة أخرى، هو أن وجهات النظر العالمية؛ ومن ثم مصالح هاتين المجموعتين، تختلف اختلافاً جوهرياً؛ وإذا كانت المملكة المتحدة ترغب في ممارسة نفوذ كبير في هيئات؛ مثل: الأمم المتحدة، فسوف نجد عندئذٍ، أنه كلما زاد عدد الأعضاء الذين يتشاركونها في قيمها، كان ذلك أفضل.

ومادامت المملكة المتحدة، قائمة على اقتصاد معولم، يعتمد على الأسواق العالمية القوية والمستقرة لتحقيق ازدهارها، فقد وجب عليها أن تدرك أيضاً، أن تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون أمر جيد للأعمال التجارية. ومن الحقائق التجريبية الواضحة أن بلدان العالم الأكثر ازدهاراً واستقراراً، هي دول ديمقراطية، بل من المستبعد أن تدخل في حرب ضد بعضها بعضاً؛ بناءً على نسخة معدلة من نظرية إيمانويل كانط، حول السلام الأبدي؛ ومن الأسباب الكامنة وراء تفوق المملكة المتحدة، على منافسيها في القارة الأوروبية، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أنها أتاحت لمواطنيها مستويات أعلى من الحريات السياسية والاقتصادية. واليوم، هناك ثماني عشرة دولة من بين البلدان العشرين الأكثر ازدهاراً في العالم، تتمتع بنظم ديمقراطية، (يستثنى من ذلك سنغافورة وهونج كونج*)،[17] وعلى القدر نفسه من الأهمية، نجد أن تسع عشرة دولة من بين الدول العشرين الأكثر سلماً في العالم تتمتع بنظم ديمقراطية. [18]

وإذا كانت الاضطرابات غير المسبوقة التي تجتاح شمال إفريقيا والشرق الأوسط حالياً، قد أظهرت شيئاً واحداً؛ فقد أظهرت أن "الديكتاتوريات المستقرة" التي يفترض أنها قادرة على حماية المصالح البريطانية الاقتصادية والأمنية في المنطقة، إنما هي عاجزة كل العجز عن ذلك؛ وبالمثل، فإن أهمية إبقاء الممرات البحرية مفتوحة؛ وهو الأمر الذي يتطلب الاستقرار على طول سواحل العالم، قد توجب أيضاً، سياسة خارجية بريطانية استباقية؛ لمواجهة ظروف الفقر وسوء الإدارة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في دول؛ مثل: الصومال واليمن، تشترك بالحدود مع خليج عدن ذي الأهمية الاستراتيجية.

ويجب إجراء نقاش منطقي، حول كيفية سعي المملكة المتحدة وحلفائها لانتهاج سياسة خارجية مبنية على القيم؛ ونظراً إلى أن هذا المفهوم غير ناضج في تاريخ العلاقات الدولية، فلا ينبغي أن تفاجئنا حقيقة أننا مانزال غير جيدين في تعزيز الديمقراطية. ولكن من أهم التطورات التي تتم حالياً، الجهود التي تُبذل؛ لتحسين تنسيق سياساتنا الخارجية والدفاعية والتنموية، ومن المهم جداً – من وجهتي نظر استراتيجية وإنسانية – أن تستمر

* على الرغم من أن هونج كونج، هي من الناحية الفنية جزء من الصين، فغالباً ما يتم إدراجها منفردة، ضمن كثير من المؤشرات الدولية؛ لقياس مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

هذه العملية وتُعمق؛ ففي بيئة فقيرة وظروف غير آمنة، لن يكون تقديم المعونة حلاً كافياً وطويل الأجل بذاته، على الرغم من أن في إمكانه حقاً! أن يخفف من المعاناة على المدى القصير؛ ولكي تكون المعونة فعالة حقاً، يجب أن يتم تنسيقها، إلى جانب الجهود المبذولة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى الصعيد العسكري عند الضرورة؛ للتعامل وأعراض الفقر والصراعات، والأسباب الكامنة وراءها أيضاً؛ وبالمثل، وللنجاح في عمليات تحقيق الاستقرار التي قد شاركت فيها القوات البريطانية، في كثير من الأحيان خلال السنوات الأخيرة، فإن استخدام القوة العسكرية وحده لا يكفي.

ولتعزيز هذه المصالح كافة، يجب على المملكة المتحدة، الاستفادة من شبكتها المهمة من حيث الأفضليات النسبية لا تبديدها؛ ويمثل الكومنولث، على سبيل المثال، شبكة ثقافية واقتصادية كبيرة يجب على المملكة المتحدة أن تعمل بجد؛ للمحافظة عليها وتعزيزها؛ وعلى نحو مماثل، لا ينبغي أن نعد أقاليمنا في الخارج، وهي البالغ عددها 14 إقليماً، عبئاً اقتصادياً أو ارتداداً إلى الإمبراطورية، بل يجب عدّها أصولاً استراتيجية حيوية؛ وقواعد أمامية منتشرة في أرجاء المعمورة، وعلى مقربة من بعض الأماكن الأكثر أهمية في العالم من الناحية الجيوسياسية. وسواء كانت في المحيط الهندي أو البحر الأبيض المتوسط أو منطقة البحر الكاريبي أو المحيط الهادي أو في جنوب المحيط الأطلسي، فنحن نعتمد على أقاليمنا في الخارج؛ لنبرز تأثيرنا عند الضرورة، في أجزاء من العالم، ما كنا لنتمتع بوجود استراتيجي فيها على الإطلاق، لولا هذه الأقاليم.

تحديد التهديدات التي تحيق بالمصالح الوطنية البريطانية

«ثمة أشياء من المعروف أنها معروفة؛ هناك أشياء نعرف أننا نعرفها، ونعرف أيضاً، أن هناك أشياء من المعروف أنها غير معروفة؛ بمعنى أننا نعرف أن ثمة أشياء لا نعرفها. لكن هناك أيضاً، أشياء لا نعرف أنها غير معروفة، وهي الأشياء التي لا نعرف أننا لا نعرفها».

دونالد رامسفيلد

طرحت استراتيجية الأمن القومي للعام الماضي، لائحة تضم ما عدّته التهديدات الخمسة عشر الأكثر خطورة على المملكة المتحدة والمصالح البريطانية، وقسمتها إلى ثلاثة مستويات من التأثير والاحتمال.[19] وجاء في المستوى الأعلى من هذه القائمة، التهديدات الأربعة الأكثر خطورة، وهي التي تضمنت: الإرهاب الدولي، والهجمات "السيبرانية"؛ (أي هجمات الفضاء الإلكتروني)، والأزمات العسكرية الدولية، والحوادث الكبرى أو الكوارث الوطنية. وفي أسفل القائمة، وردت تهديدات، تضمنت: الهجوم العسكري التقليدي الواسع النطاق على المملكة المتحدة، من دولة أخرى، والهجوم على أقاليم المملكة المتحدة في الخارج، وقطع إمدادات الغاز أو النفط؛ نتيجة حرب أو حادث أو اضطرابات سياسية كبرى.[20]

وبعد أن حددت الحكومة بوضوح، التهديدات التي تحيق بالمصالح البريطانية في المستقبل المنظور، وهي المدفوعة بقيود الميزانية الشديدة، وضعت الحكومة القدرات التي تعتقد بأنها ستكون ضرورية، وغير ضرورية؛ لمواجهة هذه التهديدات، ضمن مراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية، وجاء قرار تخلي المملكة المتحدة، عن حاملة الطائرات الوحيدة لديها، بما يتفق مع المنطق القائل: «في المدى القصير، بإمكاننا أن نتصور بضعة ظروف، تكون في ظلها القدرة على نشر القوة الجوية، من البحر أمراً جوهرياً».[21]

وبعد خمسة أشهر من تاريخ نشر هذا التصريح؛ أي في 19 آذار/ مارس عام 2011، بدأت المملكة المتحدة العمليات الهجومية في ليبيا، وقد كشف هذا التطور بوضوح، مخاطر التخطيط للتهديدات التي يمكن التنبؤ بها فقط، وإهمال احتمال الصدمات الاستراتيجية التي لا يمكن التنبؤ بها.

وعلى الرغم من تأكيدات الحكومة المناقضة لهذه الحقيقة، فإن القوات البريطانية، تمكنت من التجاوب على نحو فعال، إلى حد ما، إزاء الأزمة في ليبيا؛ بفضل حسن الحظ الجيوسياسي والظرف الزمني بالدرجة الأولى، لا بفضل نفاذ بصيرة استراتيجيتنا للأمن القومي؛ فبعض الأصول العسكرية الرئيسية التي كانت ستستخدم في ليبيا؛ ومن ذلك: طائرات المراقبة نمرود Nimrod R1، والفرقاطة كمبرلاند طراز 22، وهي التابعة للبحرية الملكية البريطانية، كان قد تم وضعه قيد وقف التشغيل؛ وفق مراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية؛ ولأن هذه التخفيضات، لم تدخل حيز التنفيذ فحسب، فقد كانت هذه الأصول متوافرة لاستخدامها في هذه العملية. إن قدرة الفرقاطة كمبرلاند، على التحول من دورية لمكافحة القرصنة قبالة شواطئ عدن، والتحرك بسرعة لمسافات طويلة، وكونها أول الأصول البريطانية التي تستطيع الوصول إلى موقع العمليات، وقدرتها على العودة للقيام بعمليات الإخلاء، ثم دعم المزيد من العمليات، أظهرت القوة الفريدة والهائلة لهذه السفينة الحربية. ومنذ ذلك الحين، تم الاستغناء عن كل من: الفرقاطة كمبرلاند، وطائرات نمرود.

وثمة أصول أخرى، كان يمكن أن تكون قيمة جداً؛ مثل: حاملة الطائرات آرك رويال Arc Royal، وأسطول المقاتلات النفاثة هارير Harrier، كانت وُضعت مسبقاً خارج الخدمة؛ فالحجة القائلة: إن إمكانات حاملة الطائرات، لم تكن ضرورية لعملية ليبيا، تكذب حقيقة أن السبب وراء ذلك؛ إنما يعود فقط، إلى توافر القاعدة الجوية، في جيويا دل كوللي بإيطاليا، بالإضافة إلى مناطق القاعدة السيادية التابعة لبريطانية في قبرص؛ فلو وقعت أزمة مماثلة في جزء من العالم؛ حيث لا توجد قواعد برية صديقة، لكان الوضع قد اختلف كلياً.

وعلاوة على ذلك، فإن الطلعات الجوية من جيويا دل كوللي، أو قاعدة أكتوريري، لسلاح الجو الملكي البريطاني، وكذلك: الطلعات من قاعدة مارهام، لسلاح الجو الملكي البريطاني في نورفولك لا يمكنها - ببساطة - الرصد بالفعالية ذاتها أو الاستجابة بالسرعة نفسها لطلعات طائرات هارير، من آرك رويال التي كان يمكن القيام بها، أو كالطلعات التي تنطلق حالياً، من الناقلة شارل ديغول. وقد أكد الوزراء، أنه كان لا بد من

استخدام طائرات تورنيدو؛ لأنها الوحيدة القادرة على إطلاق النسخة الجديدة، من صواريخ بريمستون التي قيل: إن طائرات هارير لا تستطيع إطلاقها. وهذا غير صحيح في الواقع، فقد كان بإمكان طائرات هارير، إطلاق صواريخ بريمستون، ومن الواضح، أنه تم تزويد الوزراء بمعلومات خاطئة. وأوضح الأميرال جيوسيبي دي جيورجي، في تقرير عام 2011، للمؤتمر البحري الذي عقده المعهد الملكي للخدمات المتحدة في 6 تموز/ يوليو، أن إيطاليا، فضلت استخدام أسطولها الخاص من طائرات هارير المنقولة على الحاملة، بدلاً من قواعدها الجوية على الأرض؛ لأن طائرات هارير، منحتها مستوى درجات أعلى بكثير، من المرونة والسلامة والدقة، مما لو أنها استخدمت طائراتها التي تنطلق من قواعد برية. وعلاوة على ذلك، فإن كلفة تحليق طائرة هارير، فوق ليبيا في الساعة، تساوي 1/ 10 من تكلفة طائرة تايفون، و1/ 8 من تكلفة طائرة تورنيدو؛ ومن ثم فإن قرار مراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية، لا يُقصَر على كونه غير متماسك استراتيجياً، وأشد خطورة تكتيكياً، بل إنه أكثر تكلفة بأضعاف.

وينظر إلى استراتيجية الأمن القومي الآن، على أنها أخفقت في تقدير تعقيد التهديدات الحديثة وعدم القدرة على توقعها، كما أن "العالم المتشابك" الذي نعيش فيه الآن، يمنح المملكة المتحدة، ميزات خاصة، ولكنه في الوقت نفسه، يزيد المخاطر ومواطن الضعف. وتعتمد المجتمعات الحديثة، اعتماداً كلياً على نظم التكنولوجيا المتطورة، والتوريد اليومي للسلع والمواد الغذائية والبضائع المصنعة والطاقة؛ وقد عكست أزمة الوقود التي حصلت عام 2000، المثل القائل: إننا على بعد 48 ساعة من تناول آخر وجبة مناسبة. كما أظهر انهيار القطاع المصرفي عام 2008، مدى هشاشة النظام المالي العالمي فعلاً. إن القدرة على اجتياز المحيطات والقارات في غضون ساعات؛ يعني أن حركة إرهابية في آسيا، يمكنها مهاجمة أهداف في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ويمكن الإرهابيين والمعتدين، الاستفادة من الآثار السياسية المترتبة على تصرفاتهم، واستغلال وسائل الاتصالات الحديثة السريعة، والتغطية الإخبارية على مدار 24 ساعة.

ويعني الأمن في العالم الحديث: الاستعداد للصدمات الاستراتيجية التي لا يتخيلها معظم الناس، والإعداد للضغوط التي لم يسبق لها مثيل، والتي تفرضها هذه الصدمات

على الحكومات والمؤسسات؛ للرد وفقاً لذلك. وكما قال وزير الدفاع ليام فوكس: «نحن نعيش في عالم؛ حيث من المحتمل لمصالحنا الوطنية والخارجية، أن تكون مهددة في مزيد من الأماكن، ومن مزيد من الناس، أكثر من أي وقت مضى»؛ [22] فنحن لم نتوقع أياً من الصراعات العسكرية الرئيسية التي شاركت فيها المملكة المتحدة، منذ عام 1945، وهناك درس بسيط، يمكن استخلاصه من ذلك؛ وهو: أن علينا المحافظة على طيف كامل من القوات، بدلاً من حيازتنا دفاعاً بدائياً متخصصاً، لسيناريوهات لم تكن يوماً – وربما لن تكون أبداً – هي السيناريوهات التي نواجهها في الواقع.

ولذا، فإن تحديد التهديدات؛ لا يعني إعداد لائحة بالأشياء التي نعتقد بأننا نستطيع تخمينها فحسب، ولكنْ، يعني اعتماد عقلية، تكون على استعداد للرد على ظهور "أشياء لا نعرف أنها غير معروفة". إن بدهيات مراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية، حول "المرونة" و"التكيف" هي الصحيحة، ولكنْ، يجب عليها أن تكون أكثر من كلمات فقط. ويجب على المملكة المتحدة، أن تحتفظ بقدر من المرونة وعمق القدرات الاستراتيجية التي من شأنها، التمكين من استيعاب هذه الصدمات؛ والمرونة لا تعني – بالضرورة – إعداد خطة للرد على هذا أو ذاك من الاحتمالات عينها، بل تعني إيجاد مجموعة من المواهب والموارد اللازمة؛ لتمكين الأمة من الرد بشكل فعال، عندما يحدث أمر غير متوقع. وفي الواقع، فإن جوهر الاستراتيجية الوطنية السليمة، يقتضي أن تكون مدفوعة بالتصميم؛ لاستغلال الصدمات والمفاجآت الإيجابية للمصلحة الوطنية، عند وقوعها.

قوة الإدراك

«أخبرني جنرال روسي، أن لدى السوفييت قناعة راسخة بأننا لن نحارب؛ من أجل جزر فوكلاند، وأننا إن حاربنا فسنخسر المعركة. لقد أثبتنا لهم أنهم على خطأ في كلتا الحالتين، وهم لن ينسوا هذه الحقيقة».

مارغريت تاتشر

إن المحافظة على قدرات لحماية المصالح البريطانية، على نحو كافٍ، هو جانب واحد؛ لضمان موقع المملكة المتحدة في العالم الحديث، ولا يقل أهمية عن ذلك إدراك حلفائنا وأعدائنا معاً، أننا مستعدون لاستخدام هذه القدرات للدفاع عن مصالحنا عند الضرورة، وقادرون على ذلك.

وقد فهم الأميرال السير أندرو كانينغهام، وهو الذي كان قائداً لأسطول المملكة المتحدة في البحر الأبيض المتوسط، خلال الحرب العالمية الثانية، هذا الاختلاف على نحو جيد؛ فحين تم إبلاغه بالخسائر الجسيمة التي لحقت بالسفن الحربية، في أثناء عملية الإخلاء من جزيرة كريت عام 1941، سُئل: هل يريد التخلي عن العملية أو لا؟ فأجاب: «قد تستغرق البحرية ثلاث سنوات لبناء سفينة جديدة، إلا أن بناء تقاليد جديدة سيستغرق 300 عام».[23] واليوم، يبدو أن الصينيين هم من يدركون هذه الحقيقة على أفضل وجه؛ ما يفسر القرار الذي اتخذته الصين ببناء حاملة طائراتها؛ حيث صرح الجنرال تشي جيانغوه، نائب رئيس هيئة الأركان العامة في حزيران/ يونيو عام 2011، أن «جميع الدول الكبرى في العالم، لديها حاملات طائراتها الخاصة، فهي دلالة على عظمة الأمة».[24] وهذا ذاته ليس سبباً كافياً لبناء حاملة طائرات، ولكنه يوضح وجهة النظر بصورة كافية.

وبالمقابل، فإن العكس ينطبق على قرار حكومتنا، بالتخلي طواعية عن قدرات حاملة الطائرات التي تمتعت بها المملكة المتحدة طوال أكثر من نصف عقد. وفي الواقع، فإن قوة الإدراك في العلاقات الدولية، هي أحد العوامل التي يبدو أن واضعي مراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية، لم يفهموه حقاً. وإذا ما نُظر إلى بلد ما، على أنه لا يريد حماية مصالحه، فسيجد أن هذه المصالح، ستصبح في أكثر الأحيان عرضة للتهديدات.

ولعل حرب جزر فوكلاند عام 1982، تعد أفضل الأمثلة على هذه الحقيقـة؛ فمـن المعروف جيداً أن ما دفع الجنرال الأرجنتيني جالتييري إلى الغزو، كان إدراكه أن المملكة المتحدة، وهي التي كانت بحالة تراجع بالفعل، لم تعد على اسـتعداد للقتـال؛ مـن أجـل "لاس مالفيناس" [الاسم الأرجنتينـي للجـزر]. كـما أن القـرار في المراجعـة الدفاعيـة للحكومة البريطانية عام 1981، بسحب السفينة إنديورانس من المنطقة، قد شـجع هـذا الإدراك. وكان ذلك بمنزلة تراجع رمزي؛ حيث إن هذه السفينة، كانـت تمثـل الوجـود البحري الدائم الوحيد للمملكة المتحدة البحرية في جنوب المحيط الأطلسي. [25] وهنـاك أمر آخر أقل شهرة، ولكنه أكثر دلالة، وهو ما أحدثـه قـرار مارغريـت تاتـشر، بإعـادة الاستيلاء على الجزر، من تأثير في الإدراك الدولي للمملكة المتحدة الذي وصل إلى ما بعد الأرجنتين. فقد كـانت الرسـالة التي تلقاها الاتحاد السوفيتي؛ نتيجة لهذا العمـل – كـما دونت في مذكراتها – أن المملكة المتحدة، ليست قوة منهكة كما كان يفترض كثيرون منا، أوائل الثمانينيات. [26]

وعلى الرغم من أن ذلك ليس إلا جزءاً واحداً من تحليل أوسـع وأكثـر تعقيـداً، فـإن الإدراك لعب دوراً أيضاً، في القرار الذي اتخذه أسامة بن لادن، بمهاجمة الولايات المتحدة، في الحادي عشـر من أيلول/ سبتمبر عام 2001؛ ففي الافـتراض الأول، يلفـت النظـر أنـه قدّر أن هجومه على القوة العظمى في التاريخ، لن يؤدي إلى تدميره هو وطموحاتـه؛ وإنـما سيؤدي – في الواقع – إلى تعزيز أهدافـه في الـشرق الأوسـط وخارجـه. ومـن العوامـل المسهمة التي أدت به إلى هذا الاستنتاج المقلق، هو تحليله لانسحاب القوات السوفيتية مـن أفغانستان عام 1989، والإذلال الأمريكي في الصومال عام 1994، بأن في ذلك دلالة على أن "القوى العظمى"، بـرغم أنهـا تبـدو قويـة، كانـت – في واقـع الأمـر – ضـعيفة، وأن استخدام القوة ضدها، كان وسيلة فعالة لتحقيق الهدف المركـزي لتنظـيم القاعـدة المتمثـل بإجبار الولايات المتحدة على الانـسحاب مـن العـالم الإسـلامي؛ تمهيـداً لإقامـة الخلافـة الإسلامية؛ فقد قال أسامة بن لادن:

«لقد تمكن المجاهدون الأفغان، باستخدام موارد ووسائل عسكرية ضئيلة جداً، مـن تدمير إحدى أهم الأساطير الإنسانية في التاريخ، وآلة عسكرية كبرى؛ فنحن لم نعد نخشى

ما يسمى الدول العظمى؛ إذ نؤمن أن أمريكا أضعف بكثير من روسيا، ومما بلغنا من إخواننا الذين جاهدوا في الصومال، أنهم وجدوا العجب العجاب من ضعف وهزال وجبن لدى الجندي الأمريكي؛ ما قتل منهم ثمانين، حتى فروا في ليل أظلم، لا يلوون على شيء، بعد ضجيج ملأ الدنيا عن النظام العالمي الجديد». [27]

ويعد النجاح في أفغانستان، في الواقع، أمراً ذا أهمية كبرى؛ لإثبات زيف هذه الفرضية؛ فالإخفاق هناك، قد يشكل خطراً على المصالح البريطانية - بالمعنى المفهوم الشائع - بأنه قد يوفر ملاذاً آمناً للإرهابيين، فضلاً عن إثارة عدم الاستقرار في المنطقة؛ ومن ذلك: الجارة باكستان المسلحة نووياً، ولكن الإخفاق في أفغانستان، قد يبعث أيضاً، رسالة خطيرة جداً؛ مفادها: أن فرضية أسامة بن لادن المركزية، كانت صحيحة: بأن استخدام العنف لمواجهة المصالح الغربية، والتغلب عليها، هو في الواقع استراتيجية سليمة.

إن استمرار الأمن والحرية والازدهار للمملكة المتحدة، يعتمد على قدرتها على الدفاع عن مصالحها وتعزيزها عند الضرورة، وأن يكون هناك إدراك واضح، لدى أولئك الذين يريدون تهديد تلك المصالح، بأنها مستعدة للقيام بذلك.

العلاقة بين السلطة والازدهار

«كم عدد الفرق العسكرية لدى البابا؟».

جوزيف ستالين

في هذه الأوقات الاقتصادية العصيبة، يتساءل كثيرون: هل تستطيع المملكة المتحدة حقاً! المحافظة على القدرات اللازمة للدفاع عن مصالحها الوطنية، وتعزيزها، والمحافظة على مكانتها في العالم؟ ليس هناك أدنى شك، في أن معالجة العجز المزمن في ميزانية المملكة المتحدة، وهو الذي يعادل 10.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة، عام 2010، يجب أن تكون أولوية، ولكن كيفية القيام بذلك، هي مسألة خيار وأولويات. ولا يمكن الإضعاف المنهجي لقدرتنا على فرض تأثيرنا والدفاع عن مصالحنا، أن يكون أفضل أسلوب للقيام بذلك:[28] أولاً؛ لأن الدفاع هو أهم واجبات الحكومة، ولا يجوز لها أن تنسى هذه الحقيقة، ثانياً؛ لأن الحيلولة دون وقوع حرب، أقل تكلفة من خوضها؛ فبالإضافة إلى 255 جندياً بريطانياً قتلوا في حرب فوكلاند، خسرت المملكة المتحدة، ست سفن مع إصابة عشر سفن أخرى، بأضرار جسيمة، إلى جانب 14 طائرة، بتكلفة قدرها 1.6 من مليارات الجنيهات الإسترلينية، وهو ثمن باهظ، دفعناه لقاء انسحاب سفينة مراقبة واحدة.[29]

إن ردع التهديدات بشكل وقائي، ليس أقل كلفة من السماح بحدوثها فحسب، بل إنه أمر حيوي أيضاً؛ للمحافظة على الازدهار البريطاني؛ فأولئك الذين ينادون بإجراء تخفيضات جذرية في القدرات الدفاعية البريطانية؛ على أساس المنطق القائل: إن المملكة المتحدة، غير مهددة عسكرياً، وإن المال يمكن إنفاقه بشكل أفضل في جوانب أخرى، إنما يرتكبون خطأً خطيراً بنسيان هذه الحقيقة؛ فخلال الحرب الباردة، لم تكن السياسات التعليمية المستنيرة، من السويد وسويسرا، هي التي حالت دون زحف السوفييت إلى أوروبا الغربية، وإنما قوة المعدات العسكرية والردع النووي، وما يتمتع به حلف شمال الأطلسي. وبرغم أن الاتحاد السوفيتي، قد انهار اليوم، فإن المبدأ ذاته، مايزال قائماً؛ فالقوة هي التي تعزز الحرية والرخاء الذي يعده كثير منا الآن، من المسلمات؛ وفي الواقع، فإن القوة غالباً ما تنتصر في الصراع بين الاثنين.

وفي عام 2010، أنفق خمسة فقط، من أصل 28 عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي 2 بالمائة أو أكثر من ناتجهم المحلي الإجمالي على الدفاع، وهو الحد الأدنى المتفق عليه لأعضاء حلف شمال الاطلسي؛ وهذه الدول، هي: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألبانيا واليونان.[30] ويرى عدد من المحللين الآن، أن الإنفاق ذاته في المملكة المتحدة، قد انخفض إلى ما دون عتبة 2 بالمائة؛ ليصل إلى 1.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ والسبب في أن كثيراً من الدول الأوروبية، تمكن من إهمال مسؤولياته الدفاعية لمصلحة عوامل داخلية في العقود الأخيرة، هو أنها استفادت من المظلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة، فضلاً عن بعض الدول الأوروبية الرئيسية؛ ومن ذلك: المملكة المتحدة وفرنسا. ولكن الأوروبيين مخطئون إذا كانوا يتصورون أنهم قادرون على عدّ هذا الدعم الأمني، أمراً مفروغاً منه، إلى أجل غير مسمى، ولقد بدا واضحاً منذ فترة طويلة، أن هذه العلاقة غير المتوازنة من "الاستهلاك" الأمني، من دون تقاسم الأعباء على نحو كافٍ، لا يمكنها أن تدوم. وفي الواقع،أصدر وزير الدفاع الأمريكي المنتهية ولايته روبرت غيتس، في ختام كلمته الوداعية في 10 حزيران/ يونيو عام 2011، هذا التحذير على وجه التحديد؛ حيث قال: «إذا لم تنقطع المظاهر الحالية من تراجع القدرات الدفاعية الأوروبية، فإن القادة السياسيين المستقبليين في الولايات المتحدة – ممن لم تكن الحرب الباردة تجربة تكوينية لهم كما كانت بالنسبة إلي – ربما لا يرون طائلاً من الاستثمار الأمريكي في حلف شمال الأطلسي؛ إذ يرون أنه لا يستحق التكلفة المدفوعة». وقد حذر غيتس، من أن منظمة حلف شمال الأطلسي تخاطر بأن تصبح "ولا أهمية عسكرية لها"، في مستقبل "قاتم، بل سيِّئ جداً"؛ ما لم يعالج الأوروبيون هذا الوضع.[31]

وفي هذا السياق، ساعد النزاع في ليبيا، على شرح المعضلة، لا بالنسبة إلى المملكة المتحدة فحسب، وإنما بالنسبة إلى المشاركين الأوروبيين كافة. وبحسب قول غيتس، فإن «أقوى تحالف عسكري في التاريخ، مضى عليه 11 أسبوعاً فقط، في عملية ضد نظام سيِّئ التسليح، في بلد ذي كثافة سكانية منخفضة، ولكن كثيرين من الحلفاء، بدأت تنضب ذخائرهم، وبدأوا يطلبون إلى الولايات المتحدة، سد النقص مرة أخرى». وأشار غيتس، أنه على الرغم من أن جميع أعضاء الناتو، قد صوتوا في صالح مهمة الحلف في ليبيا، فإن

«أقل من نصفهم، قد شارك فيها بالفعل، وأقل من الثلث، كان على استعداد للاشتراك في الضربات العسكرية؛ فمعظم الحلفاء الذين جلسوا بعيداً من دون أن يشاركوا، فعل ذلك؛ لا لأنه لا يريد المشاركة، بل لأنه ببساطة لا يستطيع المشاركة؛ فهؤلاء الحلفاء - ببساطة - لا يتمتعون بالقدرات العسكرية». [32]

ويجب على جميع الحكومات الأوروبية؛ ومن ذلك، حكومتنا، أن تتنبه إلى هذا التحذير الصارخ الذي يؤثر في الافتراضات الأساسية للبنية الأمنية في أوروبا. وبالنسبة إلى المملكة المتحدة على وجه الخصوص - مع كل خططنا لمواجهة صراع كبير في المستقبل؛ على أساس تحالفنا مع الولايات المتحدة - يجب أن يكون لمثل هذا التطور، تأثير كبير في "اعتباراتنا" الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن التحالف عبر الأطلسي، يعكس بطبيعة الحال، الحجم النسبي لبلدينا، فيجب علينا التأكد من أننا قادرون على تحقيق هذه القدرات للتحالف الذي يمكننا من العمل؛ بوصفنا شريكاً استراتيجياً قابلاً للحياة.

وانطلاقاً من الرغبة نفسها في ضمان أمننا وازدهارنا، سواء بشكل مستقل أو كونها جزءاً من علاقات تحالفنا، فإن على المملكة المتحدة، أن تمتلك قوة ردع نووي خاصة بها؛ ويمثل برنامج صواريخ ترايدنت النووية، لدى المملكة المتحدة؛ بالنظر إلى التكلفة المحتملة للقوة المصممة للردع، ثمناً يستحق دفعه. وهؤلاء الذين يزعمون أن قوة الردع، لا قيمة لها؛ لأنه لا يمكن أبداً تصور استخدامها، تغيب عنهم النقطة الأساسية، في أننا نحافظ عليها لهذا السبب ذاته: بحيث لا نضطر أبداً إلى ذلك؛ والغرض من قوة الردع النووي، هو منع ظهور نوع محدد من التهديدات الوجودية التي سنضطر إلى التعامل وإياها فقط؛ حالَ عدم وجود قوة الردع.

أما النقاد الذين ينادون باستبدال برنامج ترايدنت، وهو برنامج الردع المستمر في عرض البحر، ببرنامج بري يُفترض أنه أرخص، يغفلون حقيقة أن المرافق القائمة على اليابسة، وهي التي يمكن تحديد موقعها، بالإمكان تدميرها بشكل استباقي؛ بينما الغواصات التي لا يمكن تعقبها، لا يمكن تدميرها بهذا الأسلوب. والمملكة المتحدة، لا

تقتني برنامج ترايدنت؛ بوصفه قدرة لتنفيذ الضربة الأولى، بل تقتنيه لتظهر بوضوح تام لكل الخصوم، أنها تمتلك إمكانات مضمونة؛ لتنفيذ الضربة الثانية. وهذه هي القيمة الحقيقية لهذا البرنامج.

إن هؤلاء الذين يزعمون أن المملكة المتحدة، يجب أن تكون قدوة لبقية العالم، من خلال نزع نظم أسلحتها النووية، إنما يوهمون أنفسهم؛ فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تلزم الموقعين عليها؛ ومن ذلك: المملكة المتحدة، على العمل لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛ وهو طموح جدير بالثناء.[33] ولكن الآن؛ أي بعد مضي أربعة عقود من دخول المعاهدة حيز التنفيذ، كان هناك القليل من الأدلة التي تشير إلى أن العالم يسير في هذا الاتجاه. وعلى العكس من ذلك، يسعى المزيد من الأطراف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين؛ للحصول على قدرات التسلح النووي؛ فالنظام الإيراني، لن يعيد النظر في طموحاته النووية ببساطة؛ لأن المملكة المتحدة، اختارت أن تتخلى عن قوة الردع النووي لديها. ومن شبه المؤكد! أنه لن يلتزم بالجهود المتعددة الأطراف، وهي الرامية إلى نزع السلاح إلا الحكومات الوطنية المسؤولة، وبالتأكيد! لن تلتزم بها الحركات الإرهابية. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه الخطوة؛ لن تؤدي إلا إلى تشجيع تلك الجهات الحكومية وغير الحكومية، على تهديد المصالح البريطانية، بوسائل عنيفة.

خلاصة: مسألة الإرادة الوطنية

«ليس هناك من ترسانة أقوى من الإرادة، والشجاعة الأخلاقية التي يتمتع بها الرجال والنساء الأحرار».

رونالد ريغان

إن حكومتنا، أمامها خيار؛ فإما أن نواصل مسارنا الحالي الذي ينتهج سياسة غير متماسكة قائمة على تخفيض التكاليف؛ وتؤدي إلى شل القدرات الحيوية، وتراجع نفوذنا العالمي وترك مستقبلنا مفتوحاً على المصادفات؛ أو يجب علينا إجراء إعادة تقويم جذري لأهداف استراتيجية الأمن القومي، وطرائق هذا التقويم، والقرارات التي أُصدرت عن مراجعة الاستراتيجيتين الدفاعية والأمنية، ووضع استراتيجية وطنية متماسكة وفعالة.

ويجب أن تستند هذه الاستراتيجية، إلى تحديد واضح للمصالح والأهداف الوطنية، وأن تدعم جميع جوانب السياسة، وأن تولي تخفيض العجز في سياق المخاطر والتحديات الأخرى التي تواجه المملكة المتحدة، أهمية لا جدال حولها، والجمع بين السياسات: الخارجية والمالية والدفاعية والتنموية في إطار موحد وشكل متماسك. وعلى هذه السياسة، أن توفر للمملكة المتحدة، القدرات والنفوذ؛ لتحقيق مصالحها الوطنية الاقتصادية والتجارية، وحمايتها، فضلاً عن القدرة على الاستجابة للصدمات الاستراتيجية عند وقوعها.

فقد أصبح العالم – أكثر من أي وقت مضى – مكاناً لا يمكن التنبؤ به. ويمكن أن تكون التهديدات مفاجئة وشديدة في الوقت ذاته، وعلى المملكة المتحدة، أن تختار أن تلعب دوراً فعالاً في العالم، أو أن تتصرف بسلبية؛ فتترك للأحداث تقرير مصيرنا، مع كل المخاطر الإضافية التي تهدد مصالحنا، والتي ينطوي عليها ذلك.

فإذا لم تواصل المملكة المتحدة، لعب دورها العالمي، وجب على الحكومة، تقويم المخاطر الإضافية التي سنُعرّض لها، ومعرفة القوى التي من المرجح أن تستغل تراجع

الوجود العالمي للمملكة المتحدة. ومعرفة ما الدول الأخرى التي نتوقع منها تحمل المسؤوليات والأعباء الأمنية التي نتخلى عنها؟ وإلى من ستلجأ الولايات المتحدة؛ ليكون حليفاً رئيسياً لها في أوروبا، أو في مكان آخر، إذا وقفت المملكة المتحدة، عن تقديم ما تسعى له الولايات المتحدة؟ فالقوى التي ستحل مكاننا في النظام العالمي، من المستبعد أن تجعل العالم مكاناً أفضل.

وتستند الافتراضات الاستراتيجية التي تحرك سياسة الحكومة في الوقت الحالي، على فهم ضيق جداً، لكيفية تقويم المخاطر والتهديدات في القرن الحادي والعشرين، بشكل صحيح؛ وعواقب هذا الإخفاق، في سياق البيئة المالية المقيدة التي يجب على المملكة المتحدة، العمل – وفقها – في الوقت الراهن، هي أن كثيراً من القدرات اللازمة لحماية مصالحنا الوطنية، وتعزيزها، تتراجع إن لم تكن تتلاشى تماماً؛ وعلى ضوء هذه العملية، فإن هالة القوة، لدى المملكة المتحدة، قد خفت بريقها بالفعل، كما تم تجاهل حكمة الأميرال كانينغهام؛ ومن أجل أمننا وازدهارنا وحريتنا؛ بوصفنا أمة، لا بد من مراجعة هذا الوضع، ولجمه، على وجه السرعة.

وليس هناك أدنى شك، في أن معالجة العجز، في ميزانية المملكة المتحدة، أمر جوهري، ولكن هذه، ليست الطريقة المناسبة للقيام بذلك، وقد تم من قبل، تجاهل المخاطر الكامنة، في إهمال قدرتنا على التأثير أو الدفاع عن أنفسنا في أوقات التقشف الاقتصادي:

«مرة بعد أخرى، تم إبلاغ الجهات الحكومية، أن المخاطر المالية التي تهدد البلد، أكبر من المخاطر العسكرية... وقد بدت الحكومة غير قادرة على مواجهة حقيقة أن كل مليون، يتم إنفاقه الآن، يقلل فرص الحرب، وأنه إذا جاءت حرب لن يتم إنفاق الأموال فيها في الوقت المناسب، فسيكون حجم الكلفة أكبر بكثير». [34]

وقد كتب هذه الجملة، اللورد البحري الأول شاتفيلد، من تجاربه في ثلاثينيات القرن الماضي، في سيرته الذاتية التي أصاب؛ إذ عنونها على نحو ملائم: ربما يحدث ذلك مرة أخرى! إن التحديات التي تواجه المصالح البريطانية، لا يمكن بالضرورة التنبؤ بها؛ فالحروب نادراً ما تكون متوقعة، إلا من أولئك الذين يخططون للبدء بها؛ ومع ذلك،

ولأننا لا نستطيع – بالضبط – أن نجزم ما التهديدات التي قد تنشأ ضد مصالحنا في السنوات المقبلة؟ فقد كان من الأهمية أن نبقى على استعداد.

إن المملكة المتحدة، بحاجة إلى استراتيجية وطنية، تمكننا من ضمان أمننا ومصالحنا، والتعامل وما هو غير متوقع عندما يحدث. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجية، إلى فهم واضح، لما تمثله المملكة المتحدة، ونوع القوة التي نريد أن نكون عليها في العالم، ومعرفة ماذا نفهم عن العالم حولنا؟ وعلى هذه الاستراتيجية، أن تدرك أن مصالحنا عالمية، وأن التهديدات التي تحيق بها كثيرة ومتنوعة وغير متوقعة في كثير من الأحيان. كما يجب على استراتيجيتنا الوطنية، أن تثري السياسة، بمعلومات حول القدرات اللازمة؛ سواء لتعزيز هذه المصالح، أو للدفاع عنها عند الضرورة.

وليست لدينا استراتيجية وطنية من هذا القبيل في الوقت الحاضر؛ والعواقب المترتبة على هذا الواقع، تهدد أمن هذه البلاد وازدهارها وحريتها، ولما يفت الأوان بعد؛ لتصحيح هذا الوضع، والمحافظة على دور عالمي للمملكة المتحدة، ولكنْ، علينا أن نتحرك الآن.

الهوامش

1. انظر:

The Economist, *The Economist Pocket World in Figures, 2011 Edition*, Profile Books, London, 2011, pp. 234 & 246.

2. Ibid.

3. انظر:

HM Treasury, *Spending Review 2010,* The Stationary Office Limited, October 2010, http://cdn.hm-treasury.gov.uk/sr2010_completereport. pdf (last accessed 10 July 2011).

4. انظر:

The Cabinet Office, *Fact Sheet 5: Future Force 2020 – Summary of size, shape and structure,* 19 October 2010, http: //www. cabinetoffice. gov. uk/sites/default/files/ resources/Factsheet5-Future-Force-2020. pdf (last accessed 10 July 2011).

5. انظر:

HM Government, *The effect of the Spending Review on the performance of the FCO,* 11 February 2011, http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201011/cmselect/ cmfaff/572/57206. htm (last accessed 10 July 2011).

6. Ibid.

7. انظر:

BBC, *BBC World Service cuts language services and radio broadcasts to meet tough Spending Review settlement,* 26 January 2010, http://www.bbc.co.uk/pressoffice/ pressreleases/stories/2011/01_january/26/worldservice. shtml (last accessed 10 July 2011).

8. انظر:

HM Government, *A Strong Britain in an Age of Uncertainty: The National Security Strategy,* 19 October 2010, http://www.direct.gov.uk/prod_consum_dg/groups/dg_ digitalassets/@dg/@en/documents/digitalasset/dg_191639.pdf?CID=PDF&PLA=furl &CRE=nationalsecuritystrategy (last accessed 10 July 2011).

9. انظر:

Lewin, Davis, *Keeping Britain Safe: An Assessment of UK Homeland Security Strategy,* The All-Party Parliamentary Group on Homeland Security, April 2011, http: //homeland-security.org.uk/wp-content/uploads/2011/04/APPG-HS-Inaugural-Report. pdf (last accessed 10 July 2011).

.10 انظر:

Prins, Gwyn & Robert Salisbury, *Risk threat and security: the case of the UK*, RUSI Journal, 12 February 2008, *Risk threat and security: the case of the UK* (last accessed 10 July 2011).

.11 انظر:

Bruckner, Pascal, *The Tyranny of Guilt*, Princeton University Press, New Jersey, 2006, p. 16.

.12 انظر:

Conservatives, *Rebuilding Security. Conservative Energy Policy for An Uncertain World*, UK, 2010, http://www.conservatives.com/~/media/Files/Green%20Papers/Rebuilding-Security. ashx (last accessed 10 July 2011).

.13 انظر:

Department of Energy and Climate Change, *Solid Fuels & Derived Gases: Coal Import*, March 2010, http://www.decc.gov.uk/assets/decc/statistics/publications/trends/articles_issue/1_20100324124033_e_@@_coalimports. pdf (last accessed 10 July 2011).

.14 انظر:

International Energy Agency, *Oil and Gas Security: Emergency Response of IEA Countries*, 2010, http://www.iea.org/papers/security/uk_2010.pdf (last accessed 10 July 2011).

.15 انظر:

Oil-Price. net, *Crude Oil and Commodity Prices*, 10 July 2011, http://www.oil-price. net/ (last accessed 10 July 2011).

.16 انظر:

Department for Business, Innovation and Skills (DBIS), *UK Trade Performance: Patterns in UK and Global Trade Gro*wth, November 2010, http://www.bis.gov. uk/assets/biscore/economics-and-statistics/docs/u/10-803-uk-trade-performance-growth-patterns. pdf (last accessed 8 July 2011).

.17 انظر:

The Legatum Institute, *The 2010 Legatum Prosperity Index*, 2010, http://www. prosperity.com/rankings. aspx (last accessed 10 July 2011).

.18 انظر:

Vision of Humanity, *Global Peace Index: GPI Map – 2011*, 2011, http://www. economicsandpeace.org/page.aspx?docid=5 (last accessed 10 July 2011).

19. انظر:

HM Government, *A Strong Britain in an Age of Uncertainty: The National Security Strategy,* 19 October 2010, http://www.direct.gov.uk/prod_consum_dg/groups/dg_digitalassets/@dg/@en/documents/digitalasset/dg_191639.pdf?CID=PDF&PLA=furl&CRE=nationalsecuritystrategy (last accessed 10 July 2011).

20. Ibid.

21. Ibid.

22. انظر:

Featherstone, Ed, *The Strategic Defence and Security Review and the National Security Strategy*, 14 March 2011, http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201011/cmselect/cmdfence/writev/761/m06.htm (last accessed 11 July 2011).

23. انظر:

Life Magazine, *Crete: To the navy it became still another Dunkirk*, 6 February 1950, http://books.google.co.uk/books?id=-kwEAAAAMBAJ&pg=PA46&lpg=PA46&dq=It+takes+three+years+to+build+a+warship+but+three+hundred+to+build+a+tradition.&source=bl&ots=_Eblv2gi0I&sig=2v_ueiP_M4kkBtjPHP545KP8KEA&hl=en&ei=ZgETTpn_As-hQf_luzcDQ&sa=X&oi=book_result&ct=result&resnum=1&ved=0CBoQ6AEwAA# v=onepage&q=three%20hundred&f=false(last accessed 10 July 2011).

24. انظر:

BBC, *China aircraft carrier confirmed by general*, 8 June 2011, http: //www.bbc.co.uk/news/world-asia-pacific-13692558 (last accessed 10 July 2011).

25. انظر:

GlobalSecurity.org, *HMS Endurance 2 (Ex- Anita Dan) Ice Patrol Ship [IPS]*, 2011, http://www.globalsecurity.org/military/world/europe/hms-endurance-2.htm (last accessed 10 July 2011).

26. انظر:

Thatcher, Margaret, *Falklands: Argentina invades the Falklands* [memoirs extract], 2 April 1982, http://www.margaretthatcher. org/search/displaydocument. asp?docid=109110&doctype=1 (last accessed 10 July 2011).

27. انظر:

Gerges, Fawaz, *The Far Enemy – Why Jihad Went Global*, Cambridge University Press, Cambridge, 2005, p. 85.

28. انظر:

UK National Statistics, *UK Government Debt & Deficit*, 31 March 2011, http://www.statistics.gov.uk/cci/nugget.asp?id=277 (last accessed 10 July 2011).

29. انظر:

BBC, *Memories of the Falklands War,* April 2005, http://www.bbc.co.uk/shropshire/features/2002/11/falklands.shtml (last accessed 10 July 2011).

30. انظر:

NATO, *Financial and Economic Data Relating to NATO Defence,* 10 March 2011, http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2011_03/20110309_PR_CP_2011_027.pdf (last accessed 10 July 2011).

31. انظر:

The Wall Street Journal, *Transcript of Defense Secretary Gates's Speech on NATO's Future,* (10 June 2011, http://blogs.wsj.com/washwire/2011/06/10/transcript-of-defense-secretary-gatess-speech-on-natos-future/ (last accessed 10 July 2011).

32. Ibid.

33. انظر:

International Atomic Energy Agency, *Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,* 22 April 1970, http://www.iaea.org/Publications/Documents/Infcircs/Others/infcirc140. pdf (last accessed 10 July 2011).

34. انظر:

Chatfield, Ernle, *It Might Happen Again*, William Heinemann Ltd, London, 1947, p. 79.

المصادر والمراجع

المصادر الحكومية

Department for Business, Innovation and Skills (DBIS), *UK Trade Performance: Patterns in UK and Global Trade Growth*, November 2010, http://www.bis.gov.uk/assets/biscore/economics-and-statistics/docs/u/10-803-uk-trade-performance-growth-patterns.pdf

Department of Energy and Climate Change, *Solid Fuels & Derived Gases: Coal Import*, March 2010, http://www.decc.gov.uk/assets/decc/statistics/publications/trends/articles_issue/1_20100324124033_e_@@_coalimports.pdf

HM Government, *The effect of the Spending Review on the performance of the FCO*, 11 February 2011, http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201011/cmselect/cmfaff/572/57206.htm

HM Government, *A Strong Britain in an Age of Uncertainty: The National Security Strategy*, 19 October 2010, http://www.direct.gov.uk/prod_consum_dg/groups/dg_digitalassets/@dg/@en/documents/digitalasset/dg_191639.pdf?CID=PDF&PLA=furl&CRE=nationalsecuritystrategy

HM Treasury, *Spending Review 2010*, The Stationary Office Limited, October 2010, http://cdn.hm-treasury.gov.uk/sr2010_completereport.pdf

The Cabinet Office, *Fact Sheet 5: Future Force 2020 – Summary of size, shape and structure*, 19 October 2010, http://www.cabinetoffice.gov.uk/sites/default/files/resources/Factsheet5-Future-Force-2020.pdf

الكتب والتقارير

Bruckner, Pascal, *The Tyranny of Guilt*, Princeton University Press, New Jersey, 2006

Chatfield, Ernle, *It Might Happen Again*, William Heinemann Ltd, London, 1947

Conservatives, *Rebuilding Security. Conservative Energy Policy for An Uncertain World*, 2010, http://www.conservatives.com/~/media/Files/Green%20Papers/Rebuilding-Security.ashx

Featherstone, Ed, *The Strategic Defence and Security Review and the National Security Strategy*, 14 March 2011, http://www.publications.parliament.uk/pa/cm201011/cmselect/cmdfence/writev/761/m06.htm

Gerges, Fawaz, *The Far Enemy – Why Jihad Went Global*, Cambridge University Press, Cambridge, 2005

GlobalSecurity.org, *HMS Endurance 2 (Ex- Anita Dan) Ice Patrol Ship [IPS]*, 2011, http://www.globalsecurity.org/military/world/europe/hms-endurance-2.htm

International Atomic Energy Agency, *Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons*, 22 April 1970, http://www.iaea.org/Publications/ Documents/Infcircs/Others/infcirc140.pdf

International Energy Agency, *Oil and Gas Security: Emergency Response of IEA Countries*, 2010, http://www.iea.org/papers/security/uk_2010.pdf

Lewin, Davis, *Keeping Britain Safe: An Assessment of UK Homeland Security Strategy*, The All-Party Parliamentary Group on Homeland Security, April 2011, http://homeland-security.org.uk/wp-content/uploads/2011/04/APPG-HS-Inaugural-Report.pdf

Prins, Gwyn & Robert Salisbury, *Risk threat and security: the case of the UK*, RUSI Journal, 12 February 2008, *Risk threat and security: the case of the UK*

Thatcher, Margaret, *Falklands: Argentina invades the Falklands* [memoirs extract], 2 April 1982,http://www.margaretthatcher.org/search/displaydocument.asp?docid=109110&doctype=1

المصادر الإعلامية

BBC, *China aircraft carrier confirmed by general*, 8 June 2011, http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-pacific-13692558

BBC, *Memories of the Falklands War*, April 2005, http://www.bbc.co.uk/shropshire/features/2002/11/falklands.shtml

BBC, *BBC World Service cuts language services and radio broadcasts to meet tough Spending Review settlement*, 26 January 2010, http://www.bbc.co.uk/pressoffice/pressreleases/stories/2011/01_january/26/worldservice.shtml

Life Magazine, *Crete: To the navy it became still another Dunkirk*, 6 February 1950, http://books.google.co.uk/books?id=kwEAAAAMBAJ&pg=PA46&lpg=PA46&dq=It+takes+three+years+to+build+a+warship+but+three+hundred+to+build+a+tradition.&source=bl&ots=_Eblv2gi0I&sig=2v_ueiP_M4kkBtjPHP545KP8KEA&hl=en&ei=ZgETTpn_AsYhQf_luzcDQ&sa=X&oi=book_result&ct=result&resnum=1&ved=0CBoQ6AEwAA#v=onepage&q=three%20hundred&f=false

The Wall Street Journal, *Transcript of Defense Secretary Gates's Speech on NATO's Future*, 10 June 2011, http://blogs.wsj.com/washwire/2011/06/10/transcript-of-defense-secretary-gatess-speech-on-natos-future/

مجموعات البيانات

NATO, *Financial and Economic Data Relating to NATO Defence*, 10 March 2011, http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2011_03/20110309_PR_CP_2011_027.pdf

Oil-Price.net, *Crude Oil and Commodity Prices*, 10 July 2011, http://www.oil-price.net/

The Economist, *The Economist Pocket World in Figures, 2011 Edition*, Profile Books, London, 2011

The Legatum Institute, *The 2010 Legatum Prosperity Index*, 2010, http://www.prosperity.com/rankings.aspx

UK National Statistics, *UK Government Debt & Deficit*, 31 March 2011, http://www.statistics.gov.uk/cci/nugget.asp?id=277

Vision of Humanity, *Global Peace Index: GPI Map – 2011*, 2011, http://www.economicsandpeace. org/page.aspx?docid=5

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.

2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.

4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.

2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.

5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.

6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.1	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
.2	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
.3	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994)	جوليان ثوني
.4	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
.5	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
.6	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
.7	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
.8	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
.9	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
.10	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
.11	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
.12	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
.13	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
.14	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
.15	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
.16	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
.17	التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
.18	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
.19	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوروبية – المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 – 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

35.	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
36.	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37.	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38.	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
39.	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
40.	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
41.	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
42.	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
43.	مفاوضات السلام ودينامية الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
44.	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
45.	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46.	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47.	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48.	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49.	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علما ومايا كنعان
50.	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.51	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
.52	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
.53	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
.54	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
.55	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
.56	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
.57	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
.58	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
.59	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
.60	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
.61	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
.62	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا وتاشا فيلبوت
.63	دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا	أيان تايلر
.64	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر وشتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
.65	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
.66	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.67	نهوض الهند	جورشاران داس سي. راجا موهان أشتون بي كارتر سوميت جانجولي
.68	التكاليف الاقتصادية لحرب العراق	تأليف: ليندا بيلمز جوزيف ستيجليتز ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي
.69	إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل	تأليف: إفرايم كام ترجمة: ثروت محمد حسن
.70	حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران	جيمس فيرون راي تقيه
.71	هل يُكرَّر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية	ويتني راس و أوستن لونج ترجمة: الطاهر بوساحية
.72	رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية	رودولف جولياني و جون إدواردز
.73	مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي	بول ويلر وروبرت ليكن وستيفن بروك
.74	الدولار واليورو: هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاعاً في قيمة اليورو؟	يوناس دوفيرن كارستن باتريك ماير يوآخيم شايده ترجمة: عدنان عباس علي
.75	القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية	إليزابيث إكونومي
.76	اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا - المحيط الهادي: إشكالياتها ونتائجها	هريبرت ديتر ترجمة: عدنان عباس علي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

77. إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد	كوندوليزا رايس
78. الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"	جون ثورنتون وستيفاني كلين – ألبراندت وأندرو سمول
79. التوجه الجديد لليبيا	مولفريد بروت – هيجهامر ورونالد بروس سانت جون
80. أزمة الغذاء العالمية	أليكس إيفانز ويواخيم فون براون وآخرون
81. عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط	ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد
82. اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية – الهندية	جيسون أ. كيرك
.83 وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز	كيتلين تالماج
84. دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية	صامويل لوكاس ماكميلان
85. الأزمة المالية العالمية	بن ستيل وستيفن دوناواي
86. شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة	جيلبرت خادياجالا
87. المتعاقدون في الحروب	مارك كانسيان وستيفن شونر
88. الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي	جنيفر كنيبر وأندرو تيريل
89. أمن الطاقة الأوراسية	جفري مانكوف
90. أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة: فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف	معهد السلام الدولي
91. هل التقسيم حلٌ للحرب الأهلية؟	نيكولاس سامبانس وجونا شولهوفر-ول
92. الصراعات في أقاليم الصومال	سولومون ديرسو وبيروك مسفين

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

93. الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد!	ديريك لوتربيك وجورجي إنغلبريخت
94. ما بعد الدولار: إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي	باولا سوباتشي وجون دريفل
95. حوكمة الإنترنت في عصر انعدام الأمن الإلكتروني	روبرت كنيك
96. بناء المنظومات قبل بناء الدولة: الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة	بيتر هالدن
97. توسيع مجلس الأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية	كارا سي. ماكدونالد وستيوارت إم. باتريك
98. ثورة الغاز الصخري بين الواقع والتضخيم	بول ستيفنز
99. طريقة الصين في الحرب البحرية: منطق ماهان وقواعد ماو	جيمس هولمز
100. الحدود المفتوحة: وهمٌ أو سياسة مستقبلية حتمية؟	جون كيسي
101. مصالحنا الاستراتيجية المشتركة دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني	توم كارجيل
102. كندا والشرق الأوسط اليوم: السياسات الانتخابية والسياسة الخارجية	دونالد باري
103. صعود القومية الدينية: حالة الهند	مارك جورجنسماير وكاتارينا كينفال وتيد سفينسون
104. نقطة التحول: الاستراتيجية الوطنية البريطانية ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً	برنارد جنكن وجورج غرانت

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة: ....

الرمز البريدي: ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565- بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولـة الإمارات العربيـة المتحدة
هـاتـف: 4044541 -2- 971 - فـاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211
ISBN 978-9948-14-549-3



